بسم الله الرحمن الرحيم

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح

حالة الأردن

The Contribution of Foreign Direct Investment to Economic Growth under an Open Economy: The Case of Jordan

للفترة 1970 – 2004

إشراف الدكتورة

زكية مشعل

إعداد الطالب

هيثم احمد الخشمان

2003310010

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح: حالة الأردن للفترة 1970-2004

إعداد
هيثم احمد ابراهيم الخشمان

بكالوريوس اقتصاد/جامعة اليرموك 2003

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، 2006

لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتورة زكية مشعل	مشرفا رئيسا	....
الأستاذ الدكتور رياض المومني		....
الدكتور سعيد الخطيب		....
الأستاذ الدكتور علي مقابلة		....

الإهداء

إلى الذين ربياني وحرصا وسهرا على تعليمي أبي وأمي الحبيبين

إلى الذين شدوا من أزري ونصحوا لي أثناء كتابتي إخوتي

وأصدقائي

الشكر والتقدير

لا يســـعني بعد الانتهاء من هذا الجهد إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، والذين كان لهم الفضل على طوال مسيرتي التعليمية.

واخـــص بالذكر الدكتورة زكية مشعل والتي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة، حيث كان لآرائها القيمة الدور الأكبر في إتمامها.

ولا يســـعني أيضا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور رياض المومنـــي والأســـتاذ الدكـــتور علي مقابلة والدكتور سعيد الخطيب على تفضلهم بقـــبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها بما يضمن إثرائها وإظهارها بالشكل العلمي اللائق.

ولا أنسى كل الزملاء والزميلات والأصدقاء الذين رافقوني في مسيرتي وما كان لهم من اثر علي واخص بالذكر الأخ الأستاذ زياد أبو ايلي.

الباحث

هيثم احمد الخشمان

المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح: حالة الأردن للفترة 1970-2004

إعداد
هيثم احمد إبراهيم الخشمان
إشراف
الدكتورة زكية مشعل

الملخص

تهدف هذه الدراسة لاختبار اثر الانفتاح الاقتصادي باستخدام ثلاثة مقاييس للانفتاح (وهي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي ونسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية) على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن في الفترة 1970 – 2004. وتبرز مشكلة الدراسة من الحاجة إلى معرفة السياسة التجارية المناسبة لجني أفضل الثمار من الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كون الاقتصاد الأردني منفتحا على العالم بالإضافة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة. وتعتمد الدراسة على طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للوصول إلى هذا الهدف، وتشير نتائج اختبار استقرار البيانات إلى استقرار جميع المتغيرات المستخدمة عند الفرق الأول. وبعد تقدير معادلات التكامل المشترك تبين أن هناك علاقة موجبة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي حسب مقياسين من مقاييس الانفتاح التي تم استخدامها، بالإضافة إلى ذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة حجم التجارة الخارجية يؤدي إلى تثبيط مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي. وتوصي الدراسة بدعم الصناعات المحلية لزيادة تنافسيتها بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تتم في القطاع الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الأردن.

الفصل الأول

المقدمة والمنهجية

الفصل الأول

1-1 المقدمة

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والتجارة الخارجية من محفزات النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة لنقل التقنية الحديثة والريادة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمكين الدول المستقبلة له من تحقيق مستويات استثمار أكبر مما يسمح به حجم الادخار المحلي (Kohpaiboon, 2003).

أما علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار المحلي فيمكن أن تكون سالبة أو موجبة، حيث يمكن أن يحل الاستثمار الأجنبي المباشر محل الاستثمار المحلي أو أن يكون محفزا له عن طريق التكامل في الإنتاج (Complementarity) أو عن طريق زيادة الإنتاجية من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة (Borensztein et al., 1995).

وعلى الرغم من ذلك فأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يختلف من دولة لأخرى حيث يعتمد على خصائص الدول المختلفة ومن أهم هذه الخصائص طبيعة السياسة التجارية الخارجية في الدولة المضيفة، وهناك الكثير من الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع وتوصلت إلى أن السياسات التجارية المنغلقة تؤدي إلى تقليل المكاسب المتحصلة من الاستثمار الأجنبي المباشر (kohpaiboon,2003).

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لرأس المال ومصدراً للتشغيل ونقل التكنولوجيا، ولذلك فأن غالبية الدول وخاصة النامية منها تسعى بكل الطرق لاجتذاب هذه الاستثمارات. ومع ذلك فإن هناك اقتصاديين يرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى

هيمنة الشركات الأجنبية على الاقتصاد المحلي وخلق تشوهات في سوق العمل المحلي عن طريق دفع أجور أعلى (Obwona, 2001).

إن تأثير الانفتاح الاقتصادي على المكاسب التي يمكن أن تحصل عليها الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية يعتبر كبيراً حيث أن الدول التي تتبع سياسة تجارية منفتحة سوف تجتذب استثمارات أجنبية أكثر وتستفيد منها في تسريع النمو الاقتصادي، حيث أن السياسة التجارية المنفتحة تسمح للاستثمار الأجنبي المباشر بالعمل في بيئة خالية من التشوهات السعرية وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية. كما وتخلق مناخا استثمارياً يساعد على التعلم والاستفادة من رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة التي جاء بها الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما بالنسبة للأردن فقد اتبع سياسة تجارية منفتحة نسبياً إذا ما قورن بالدول الأخرى حيث تم تطبيق سياسة إحلال المستوردات منذ أوائل السبعينات وحتى 1988 عن طريق تبني سياسة الحماية الجمركية للصناعات المحلية، وقد بلغ معدل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1970- 1988) 9.14% أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة فقد بلغت 579 مليون دولار. وبعد الأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن عامي 1988 و 1989 تبنى الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي والتركيز على سياسة تشجيع الصادرات حيث بلغ معدل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة(1989 – 2004) 20.7%، وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة ما يقارب 2921.65 مليون دولار (البنك المركزي، عدد خاص ،2004)

.{United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2004}

وبناء على البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2003, 2005) فقد نما المتوسط السنوي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ككل من 180.901 مليار دولار في الفترة 1985 – 1995 إلى 1392.957 مليار دولار عام 2000 ويعتبر هذا أعلى مستوى يصل إليه الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم؛ ويعود ذلك إلى عمليات الاندماج والاستحواذ (Mergers and Acquisition) الكبيرة التي حدثت عام 2000 وخاصة في الدول الصناعية. ثم انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ذلك ليصل إلى 648.146 مليار دولار عام 2004.

أما فيما يخص الدول النامية فما زال حجم الاستثمار الموجه إليها منخفضا نسبيا مقارنة مع حجم الاستثمار في العالم ككل حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إليها 36% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام2004. وتعتبر هذه أعلى نسبة يصل إليها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول النامية.

وفيما يتعلق بالأردن فما زال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إليها منخفضا بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن السنوات الأخيرة الماضية شهدت نموا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وشهد عام 2000 أعلى مستوى يصل إليه حجم الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الأردن خلال فترة الدراسة.

جدول رقم(1-1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

	1995-85 (متوسط سنوي)	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	14	15.5	361	310	158	787	120	64	424	620
الدول النامية	50052	152495	187352	191284	229295	246057	217845	155528	166337	233227
العالم	180901	384910	477918	686028	1079083	1392957	825925	716128	632599	648146

Source: UNCTAD, World Investment Report2001, 2003, 2005; www.unctad.org/wir.

1-2 أهمية الدراسة

يعتبر الأردن بلدا صغيراً حيث تشكل التجارة الخارجية نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت هذه النسبة 99% عام 2004، وقد اتبع الأردن خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي سياسة إحلال المستوردات. غير أن النتائج المتحققة لم تكن بالمستوى المطلوب حيث اعتمدت الصناعة المحلية على السوق الأجنبي لتوفير المواد الخام والوسيطة وأدى ذلك إلى زيادة المستوردات، كما أن ارتفاع كلفة المواد المصنوعة محلياً قد انعكس على ارتفاع أسعارها وبالتالي ضعف تنافسيتها، وبسبب ضعف القاعدة الإنتاجية فان اغلب المستوردات الأردنية القابلة للإحلال هي من السلع الاستهلاكية وخاصة المواد الغذائية. ومما زاد الوضع سوءا الأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن عامي 1988 و1989 عندما تم تخفيض سعر صرف الدينار وخضع الأردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي تضمن إزالة عوائق التجارة، وبالتالي اضطر للبدء في تطبيق سياسة تشجيع الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي. وقد زاد اهتمام الأردن بتحرير التجارة وجذب الاستثمار في السنوات الأخيرة عندما قامت الحكومة بسن قانون تشجيع الاستثمار عام 1995 الذي يُقدم مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين، كما قامت الحكومة بإنشاء مجموعة من المناطق الصناعية المؤهلة والمناطق الحرة بالإضافة إلى توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وستحاول هذه الدراسة معرفة العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن باعتباره بلداً منفتحاً على العالم الخارجي . وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات أنها درست التداخل بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ولأول مرة في الأردن كما قامت باختبار

استقرار البيانات وفحص التكامل المشترك واستخدام نموذج تصحيح الخطأ بالإضافة إلى استخدام دالة الاستجابة الفورية.

1-3 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من الحاجة إلى معرفة السياسة التجارية المناسبة لجني أفضل الثمار مـن الاستثمار الأجنبـي المباشر، فعلى الرغم من أن الدراسات السابقة قد أشارت إلى الأثر الموجب للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إلا أن حجم هذا الأثر يختلف من دولة لأخرى حيث يعتمد على عوامل كثيرة. وتأتي هذه الدراسة لتبين اثر السياسات التجارية التـي تم إتباعها في الأردن على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، حيث أن هـناك حاجة لمعرفة اثر هذه السياسات ومن ثم تقييمها لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الأردن.

1-4 هدف الدراسة

تهـدف هذه الدراسة إلى اختبار التداخل بين الانفتاح الاقتصادي باستخدام ثلاثة مقاييس للانفتاح وهي: (1) نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي.

(2) نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي. (3) نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلـى المؤشـر المحلي الخاص بالسلع الصناعية. وبين والاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الـنمو الاقتصـادي باستخدام بيانات سنوية عن الاقتصاد الأردني في الفترة 1970-2004 من خلال تطبيق نموذج دالة إنتاج تستند إلى نظرية النمو الداخلي.

1-5 فرضيات الدراسة

(1) هناك اثر موجب للانفتاح الاقتصادي حسب المقياس الأول للانفتاح (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي) على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

(2) هناك اثر موجب للانفتاح الاقتصادي حسب المقياس الثاني للانفتاح (نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي) على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

(3) هناك اثر موجب للانفتاح الاقتصادي حسب المقياس الثالث للانفتاح (نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي للأسعار الخاص بالسلع الصناعية) على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

1-6 البيانات

سيتم في هذه الدراسة استخدام بيانات سنوية عن الأردن للفترة 1970 – 2004، حيث أن هذه الفترة تتضمن السنوات التي تم تطبيق سياسة إحلال الواردات فيها بالإضافة إلى السنوات التي شهدت التحول في السياسة التجارية نحو تشجيع الصادرات. وسيتم الحصول عليها من خلال البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي وصندوق النقد الدولي. كما سيتم احتساب بعض المتغيرات من البيانات السابقة. ولقد تم اختيار بداية فترة الدراسة في عام 1970 لأن بدايات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الأردن كانت في بداية السبعينات، أما سبب اختيار نهاية الفترة في عام 2004 فيعود لعدم توفر بعض البيانات لعام 2005 أو لكونها أولية قابلة للتعديل.

1-7 تسلسل الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول، تبدأ بالمقدمة والتي تشمل هدف الدراسة وأهميتها ومنهجيتها والبيانات الإحصائية ثم الفصل الثاني ويشمل الإطار النظري والدراسات السابقة، أما الفصل الثالث فيتناول دراسة وصفية عن الاقتصاد الأردني ، والفصل الرابع يتناول الاختبار القياسي والتحليل الإحصائي أما الفصل الأخير يستعرض نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يستعرض هذا الفصل في محتواه الإطار النظري والدراسات السابقة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية والنمو الاقتصادي ابتداء بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته ومحدداته مروراً بالنظريات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية والنمو الاقتصادي وانتهاء بالدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة.

2-1 الإطار النظري

2-1-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تأخذ التدفقات المالية الدولية الاستثمارية شكلين رئيسين وهما:

(1) الاستثمار الأجنبي الخاص والذي يتكون من:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعدية الجنسيات والذي يمكن تعريفه " عملية استثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية والأرض والأصول الثابتة، ويتضمن ذلك رأس المال والإدارة بحيث يحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستخدام رأس المال الذي تم استثماره" (Salvatore, 2001). أما الهيئة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا

{Economic and Social Commission For Western Asia (ESCWA), 2001} فقد عرّفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار من قبل الأجانب بحيث يملكون 10% أو أكثر من الأسهم في الشركة المساهمة، وتعتبر هذه النسبة مؤشراً على إمكانية التأثير على الإدارة، إن لم يكن التحكم فيها.

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر والذي " يأخذ شكل تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة بالتالي من فروق الأسعار أو للحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط ألاّ يحوز الأجانب على نسبة الأسهم التي تُخولهم حق إدارة المشروع. ويتميز هذا الاستثمار بكونه قصير الأجل"(السامرائي،2002).

وفي الواقع فإن ما تحتاجه الدول النامية هو استثمارات حقيقية طويلة الأجل في المصانع والآلات والمعدات والبنية التحتية، وليس الاستثمارات المالية قصيرة الأجل القادمة بهدف المضاربة (Speculative capital) (Todaro and Smith, 2003).

(2) المساعدات الأجنبية والتي تأخذ شكلين وهما:

أ. المساعدات الرسمية والتي تشمل المساعدات الحكومية ومساعدات الهيئات الدولية المانحة، وهذا الشكل من المساعدات هو الذي يسجل عادة في الإحصاءات الرسمية.

ولقد عرّف الاقتصاديون المساعدات الأجنبية بأنها أي تدفق رأسمالي للدول النامية يحقق شرطين وهما 1. أن يكون الهدف منها غير تجاري من وجهة نظر المانح. 2. أن تتميز بشروطها السهلة من حيث سعر الفائدة ومدة السداد بحيث تكون شروطها أسهل من القروض التجارية. أما المساعدات العسكرية فيتم عادة استثنائها من الحسابات الاقتصادية الدولية لتدفقات لمساعدات الأجنبية.

وتهدف هذه المساعدات إلى نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف التنمية وتحقيق توزيع أفضل للدخل، ويجدر بالذكر أن الأردن من أكثر الدول التي تتلقى مساعدات أجنبية حيث بلغت حصة الفرد الأردني من المساعدات الأجنبية ما يقارب 91 دولارا وذلك في عام 1999 .

ب. المساعدات غير الرسمية (الخاصة) والتي تقدمها المنظمات غير الحكومية {Nongovernmental Organizations (NGO's)} وتعمل هذه المنظمات التطوعية في المجالات الإنمائية وحماية صحة الطفل ومكافحة الفقر وحماية البيئة، كما تقوم هذه المنظمات بشق الطرق وبناء البيوت والمستشفيات. وتشمل هذه المنظمات الجماعات الدينية والمؤسسات الخيرية ومؤسسات البحث العلمي، بالإضافة إلى اتحادات الأطباء والممرضين والمهندسين.

تتميز المساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية بأنها لا تخضع للاعتبارات السياسية وإنما يأتي معظمها لغايات إنسانية، كما أن هذه المنظمات تعمل على المستوى المحلي وبشكل أكفأ من برامج المساعدات الرسمية (Todaro and Smith, 2003).

وتبحث هذه الدراسة في النوع الأول من التدفقات المالية الدولية الاستثمارية أي الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1-2 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

أ- رأس المال السهمي (Equity Capital) وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد أخر غير بلده الأصلي.

ب- الإرباح المعاد استثمارها (Reinvested Earnings) وتشتمل على حصة المستثمر المباشر من الأرباح غير الموزعة من الشركات المنتسبة كأرباح الأسهم أو الأرباح المحتجزة.

ج- القروض داخل الشركة(Intra – Company Loans) وتتضمن هذه الفئة معاملات الدّين داخل الشركة، وتُعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (غير البلد المضيف) فضلا عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين(عادة بين الشركة متعدّية الجنسية والشركات التابعة لها) (السامرائي، 2002).

2-1-3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بدايـــة تجـدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤثر على تحركات وتمركــز الاســتثمار الأجنبـــي المباشر، ويمكن تصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين:

أ- عوامل الجذب الخاصة بالدولة المضيفة:

1. العوامل الاقتصادية مثل الناتج القومي الإجمالي ومستوى التضخم التي تمثل أهمية كبـرى فـــي القرارات الاستثمارية للشركات متعديّة الجنسيات، وكلما زادت قوة الاقتصاد لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين.

2. توافــر العنصر البشري : ليس فقط تكلفة عنصر العمل، وإنما أيضا توفر العمالة الماهرة (Skilled labor).

3. التشــريعات الضريبية: هناك العديد من الدراسات التي ركزت على آثار الحوافز الضـــريبية وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمار، بينما اعتبرها البعض الآخر من الدراسات قليلة الأهمية .

4. البنية التحتية مثل الاتصالات والمواصلات، فالبنية التحتية الضعيفة تقلل من فرص الدولـــة في جذب الاستثمار نظراً لأنها تؤدي إلى تحمل الشركة تكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع استراتيجيه الشركات.

5. حجــم السوق والطلب على السلعة في الدولة المضيفة، فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها سوقاً أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي.

6. المــناخ السياســي بالدولة المضيفة: على الرغم من أن الدلائل العملية غير حاسمة بشــان هــذا العامــل، فانــهُ من الواضح إن عدم الاستقرار السياسي متمثلا في النزاعات المدنية والحربية (العسكرية) مثلا يمكن أن يؤثر بالسلب على قرارات الشركة بالاستثمار في تلك الدولة.

7. وضــع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية، حيث تبين من خلال العرض للدراسات التي تناولت تنظيمات مثل النافتا {North American Free trade Agreement (NAFTA)} والاتحاد الأوروبي أن تأثيرها شديد الايجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

8. استقرار سعر الصرف ومدى تطور القطاع المصرفي.

9. توفــر المــوارد الطبيعــية مــثل البترول والغاز والتي تتطلب استثمارات كبيرة لاستغلالها. فهذه الاستثمارات تقوم فيها عادة الشركات متعدّية الجنسيات.

ب- العــوامل الخاصــة بالدولــة الأم وإســتراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار (عوامل طاردة):

1. حجم الشركة الكبير يعطيها دافع أكبر للاستثمار في الخارج.

2. انخفاض معدلات النمو وحالة الركود والمنافسة الضارية في الدولة الأم.

3. التبعــية الاقتصــادية من قبل الدولة المضيفة للدولة الأم حيث أن الشركات متعدّية الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها.

4. رغبة الشركات متعديّة الجنسيات في الدولة الأم في حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية الخاصة بها؛ حيث أن الاستثمار في الدول المضيفة ونقل الإنتاج إليها يثبط الحافز لدى هذه الدول في تقليد هذه المنتجات (عبد السلام، 2002).

ومن الدراسات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن دراسة غرايبة والعزام(1997) حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الدخل القومي ونموه والاستقرار السياسي وشروط التجارة وأسعار الصرف المحلية ذات أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وهناك دراسة مشعل والخطيب (Mishal and Alkhatib, 2006) التي اختبرت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في أربع دول عربية وهي مصر والمغرب وعُمان وتونس باستخدام بيانات سنوية في الفترة (1990-2002)، وأشارت النتائج إلى عدم وجود دليل قياسي على العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في هذه الدول.

2-1-4 نظريات الاستثمار الأجنبي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد المعالم (الأشكال) المميزة للشركات متعديّة الجنسيات وهذا يعني أن أي نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر هي بالضرورة نظرية للشركات والمشاريع متعديّة الجنسيات كلاعب مهم في الاقتصاد العالمي، ويُتوقع من أي نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر أن تجيب على ثلاثة أسئلة أساسية وهي:

1- لماذا تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج؟

2- كيف يمكن للمستثمر الأجنبي المباشر أن ينافس الشركات المحلية التي تعمل في بيئتها الطبيعية المألوفة؟

3- لمـــاذا تخـــتار الشـــركات أن تدخل الدول الأخرى كمستثمر أجنبي بدلاً من منح تراخيص أو تصدير منتجاتها؟

وبالإضافة إلى الإجابة عن الأسئلة السابقة يجب على النظرية أن تلقي الضوء على الأسئلة التالية ذات العلاقة:

4- لمـــاذا تهيمن الشركات الكبرى التي تعمل في أسواق احتكار القلة (Oligpoly) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

5- لمـــاذا يحـــدث الاســـتثمار الأجنبي المباشر في بعض الصناعات ولا يحدث في البعض الآخر؟

6- لمـــاذا يحـــدث الاستثمار المعاكس على مستوى الدولة والصناعة مثل استثمارات الشركات الأمريكية في أوروبا بنفس الوقت الذي تستثمر فيه الشركات الأوروبية في الولايات المتحدة وبنفس الصناعات؟

7- لماذا يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموعة محددة من الدول؟

وفـــي هذا الإطار يوجد العديد من النظريات التي حاولت شرح أسباب هذه الظاهرة والتي تعتبـــر إلـــى حـــد كبيـــر مكملـــة لبعضها أكثر من كونها تفسيرات متعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر .ولقد تناول(Root, 1994) هذه النظريات بالتفصيل:

- نظـــرية المَحَـــافظ الاســـتثمارية الدولية (International Portfolio Investment):

واعتمدت هذه النظرية على نموذج الاستثمار بالمحافظ المالية لتفسير انتقال رأس المال بين الدول والـــذي يـــنص على أن تدفق رأس المال هو استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى مع

افتراض سوق المنافسة الكاملة، حيث سيتدفق رأس المال إلى الدول التي سيحصل فيها على أعلى عائــد. أما بخصوص تقييم هذه النظرية فقد ذكر عبد السلام، 2002 " إن هذه النظرية قد فشلت لأسباب عديدة حيث أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فأسباب وآثار كلا النوعــين مــن الاستثمار لا بد أن تختلف فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المــال المالــي (Financial Capital) ولــم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشــر كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة. كما أن نظرية المحافظ الاستثمارية لم تفسر لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شــركات متعددة الجنسيات، في حين لا يقوم بذلك البعض الآخر من الشركات. والنظرية أيضا غيــر قادرة على شرح حالة حدوث الاستثمار من والى الدولتين بنفس الوقت، والنظرية أيضا لم تشــرح الأسباب التي من اجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير كما أنها لم تشرح حالة قيام الشركات بالاستثمار والتصدير للخارج بنفس الوقت".

وفي واقع الأمر بافتراض المنافسة الكاملة، فإن نظرية المحافظ الاستثمارية الدولية سوف تلغــي الاســتثمار الأجنبــي المباشــر؛ لأنه في هذه الحالة سوف تقوم الشركات المحلية بشراء التكنولوجــيا والمهارات المتوفرة لدى الشركات الأجنبية وبالتالي فإن الشركات متعددة الجنسيات لــن يكــون لها ميزة على الشركات المحلية، وبالتالي لن يكون لديها حافز للإنتاج خارج حدود دولتها، انه من الواضح أن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد أن يتم بافتراض عدم المنافسة الكاملة أو حالة عدم اكتمال الأسواق(Market Imperfections) التي تعطي المستثمر الأجنبي المباشر ميزة نسبية على الشركات المحلية.

وهـناك ثلاث نظريات معاصرة للاستثمار الأجنبي المباشر تتفق على أهمية عدم اكتمال الأسواق ولكنها تعطي تفسيرات مختلفة وهي:

- نظرية الميزة الاحتكارية (Monopolistic Advantage Theory): وتنص على أن الشركات المستثمرة تملك ميزة احتكارية تمكنها من تشغيل فروع لها في دول أخرى بربحية اكبر مـن الشـركات المحلـية. وتنقسـم الميـزة الاحتكارية للشركة المستثمرة إلى قسمين رئيسين: أ – المعرفة المتفوقة (Superior Knowledge). ب – اقتصاديات الحجم الكبير (Economies of Scale). وكـان هايمـر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتماداً على الميزات التي تتمتع بها الشركة فـي ظل سوق ذو هيكل احتكاري، فنظرية الميزة الاحتكارية توضح أن الشركات تسعى للبحث عـن فـرص بالسوق الخارجي وان قراراتها للاستثمار بالخارج تتم وفقا لاستراتيجياتها لتعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدول الأجنبية (عبد السلام، 2002)

- نظـرية الـدمج (Internalization Theory): تعطي هذه النظرية تفسيرا لكون الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر هو طريقة فعالة لاستغلال الموارد والأسواق الأجنبية أكثر من التصدير أو منح التراخيص. وتنص هذه النظرية على أن الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في الخـارج للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية (Externalities) للسوق، مثل اقتصاديات الحجم الكبيـر فـي الإنتاج والتسويق، امتلاك المعرفة، القيود المفروضة على السوق من قبل الحكومة حـيث تقـوم هذه الشركات بنقل خدمات العوامل الإنتاجية (Factor Services) والسلع، دوليا بشـكل أكثر كفاءة من الأسواق الخارجية وبكلمة أخرى فان موجودات الشركة ومستواها التقني

والمعرفـــي يـؤدي إلـــى الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تكون المعاملات داخل الشركة نفسها وفروعها اقل كلفة من معاملات الأسواق الخارجية.

- المـــنهج الانتقائـــي (Eclectic Paradigm): وينص هذا المنهج المرتبط بدينينج (Dunning, 1988) على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق نتيجة للميزات التي تتوفر للشركة الأم وهي ميزة امتلاك التكنولوجيا والمعرفة وميزة الدمج والتي تم التطرق إليها سابقا في نظرية الـــدمج، بالإضافة إلى ميزة الموقع. ويقول دينينج (Dunning) أن هناك ثلاثة شروط يجب أن تتوافر في الشركة حتى تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

أ. يجب أن تتوفر في الشركة الأم ميزة الملكية بالنسبة للشركات الأخرى وتنبع هذه الميزة من امتلاك الشركة لموجودات غير ملموسة مثل الشهرة والعلامات التجارية بالإضافة إلى المعرفة والتكنولوجيا.

ب. يجـــب أن يكـــون من المربح للشركة أن تستغل هذه الميزات بدلا من أن تبيعها أو تؤجرها لشركات أخرى.

ج. يجـــب أن يكـــون مـــن المربح للشركة أن تستغل هذه الميزات وتولفها مع عامل إنتاجي(factor input) واحد على الأقل موجود في الخارج، وبخلاف ذلك لا يمكن للشركة أن تخدم الأسواق الخارجية إلا من خلال التصدير.

وتعتبر النظرية الانتقائية من أهم النظريات التي حاولت أن تدمج وتولف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر المختلفة في إطار عام وشامل، وهذه النظرية ليست نظرية بحد ذاتها وإنما هي عـــبارة عن منهج تنظيمي(Organizing Paradigm) لشرح وتعريف مكونات كل نظرية من

نظـــريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فان هذه النظرية قادرة على تفسير أشكال متعددة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1-5 الآثـــار الاقتصـــادية الكلـــية المحـــتملة للاســـتثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية المضيفة

كانـــت منافع وكلف الاستثمار الأجنبي المباشر تاريخياً موضعَ جدل قوي بين المعارضين والمـــؤيدين، حيث يثني المؤيدون على الاستثمار الأجنبي ودورهُ في نقل رأس المال والتكنولوجيا والمهـــارات التنظيمـــية والتسويقية إلى البلدان المضيفة فضلا عن توسيع التجارة وخلق الوظائف وتســـريع التنمـــية الاقتصادية والاندماج في الأسواق العالمية. ويؤكد آخرون على دور الاستثمار الأجنبـــي المباشـــر في استغلال الموارد الطبيعية التي بقيت لعقود غير مستغلة، وقلل ذلك من مدة انتظار البلدان النامية وسرّع عملية الإنتاج فيها نصف قرنٍ على الأقل. كما ذكرت دراسات أخرى بأن الشركات عابرة القوميات رفعت من مستوى النشاط الاقتصادي العالمي ولها آثار ايجابية على الإنتاجـــية والنمو والاستخدام وميزان المدفوعات، كما أنها زادت من مستوى الأبحاث والتكنولوجيا والتصـــنيع والمنافســـة. ويمكن القول أن خلاصة رأي المؤيدين هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر مـــباراةٌ كـــلا الطـــرفين فيها فائز ولكن معدل النتيجة يتوقف على عوامل متعددة تتعلق بإمكانيات وسياسات البلد الأم والبلد المضيف على حد سواء. (السامرائي، 2002).

أما الآراء المعارضة فترى أن:

1. علـــى الرغم أن الشركات متعديّة الجنسيات تجلب رأس المال إلا أنها قد تقلل من الادخار المحلي ومعدلات الاستثمار وذلك بقتلها للمنافسة عن طريق اتفاقيات الإنتاج الحصرية مع حكومات الدول المضيفة أو عن طريق فشل هذه الشركات في إعادة استثمار نسبة كبيرة من أرباحهـــا، كما تقوم هذه الشركات باستيراد بعض السلع الوسيطة من فروعها في الخارج بدلا من شرائها من الشركات المحلية مما يؤدي إلى إضعاف الشركات المحلية.

2. علـــى الرغم من الأثر الأولي لاستثمارات الشركات متعديّة الجنسيات هو تحسين رصيد العملات الصعبة في الدولة المضيفة إلا انه في المدى الطويل قد تؤدي هذه الاستثمارات إلـــى تخفيض رصيد العملات الصعبة وذلك بسبب استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة بالإضافة إلى تحويل الأرباح والفوائد.

3. قلـــة مســـاهمة الشركات متعديّة الجنسيات في الإيرادات الحكومية للدولة المضيفة وذلـــك بسبب حصولها على الإعفاءات الضريبية والجمركية، بالإضافة إلى قيامها بسياسة نقل الأسعار لتقليل مبالغ الضريبة المدفوعة.

4. إن الإدارة والريادة والأفكار والتكنولوجيا التي تأتي بها الشركات متعديّة الجنسيات قد يكون أثرها ضئيلا على تنمية المصادر المحلية لهذه المهارات والموارد النادرة، وفي بعض الأحـــيان قد تكون هذه الشركات عائقا في وجه تنميتها عن طريق إضعافها للمحاولات الريادية المحلية وذلك بسبب هيمنتها على الأسواق المحلية (Todaro and Smith, 2003).

2-1-6 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

قبل أن نبدأ في شرح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يجب أن نُعرّف النمو الاقتصادي: وهو عملية تدريجية ومتوازنة يتم من خلالها زيادة الطاقة الإنتاجية لاقتصاد معين من أجل زيادة الدخل القومي (Todaro, 1989). وهناك ثلاثة عوامل أو محددات رئيسية للنمو الاقتصادي في أي مجتمع وهي:

1- تراكم رأس المال الذي يتضمن جميع الاستثمارات الجديدة في الأرض، الآلات والمعدات والموارد البشرية.

2- النمو السكاني والذي يؤدي فيما بعد إلى نمو القوة العاملة كما ونوعا.

3- التقدم التقني (Todaro, 1989).

ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات وهي:

أ. تكوين رأس المال: حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر الاستثمار وخاصة للدول التي تعاني من انخفاض مستوى الادخار المحلي.

ب. ميزان المدفوعات: يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضع ميزان المدفوعات في الدول المستقبلة له، وذلك عن طريق التدفقات الرأسمالية الداخلة ومن خلال زيادة الصادرات وتقليل المستوردات من السلع التي تنتجها هذه الشركات.

ج. التقدم التكنولوجي: حيث تُعتبر الشركات متعديُة الجنسيات احد أهم مصادر التكنولوجيا للدول النامية، حيث تستخدم هذه الشركات تكنولوجيا حديثة غير متوفرة في الدول النامية.

ومـــن أهـــم طـــرق انتشـــار التكنولوجيا في الدول المضيفة عمليات التدريب التي تقوم بها الشركات متعديّة الجنسيات للعمالة المحلية (Dutt, 1998).

"إن الدراســـات التي استندت إلى نظرية النمو النيوكلاسيكية، تقول بان الاستثمار الأجنبي المباشـــر يؤثـــر علـــى مســـتوى الـــدخل فقـــط ولا يؤثـــر علـــى الـــنمو فـــي المـــدى الطويل (Solow, 1957 and De Mello, 1997) حيث أن النمو على المدى الطويل ينتج فقط عن التقدم التكنولوجـــي و/ أو النمو السكاني وهذان العاملان يعتبران خارجيان(Exogenous).وبالتالي فانه حسب النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محفزاً للنمو إذا اثر علـــى التكنولوجيا بشكل موجب ودائم .أما نظرية النمو الداخلي الحديثة فإنها تتضمن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر على النمو بشكل داخلي إذا ولّد عائداً متزايداً في الإنتاج عن طريق الاقتصـــاديات الخارجـــية (Externalities) واثر الانتشار(Spillover effect). في هذه النماذج يعتبـــر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لرأس المال البشري وانتشار التكنولوجيا، كما أن الاســـتثمار الأجنبي المباشر يدخل خبرات وتنظيمات إدارية جديدة بالإضافة إلى تزويد العمال في الدولة المضيفة بالتدريب وأدوات الإنتاج الحديثة (Makki and Somwaru, 2004)".

2-1-7 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

تُعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية معقدة لان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يستبدل التجارة (اثر الإحلال) أو يخلق التجارة (اثر التوسع)، والأثر الذي سيسود يعـــتمد على طبيعة المشروع الاستثماري. فعلى سبيل المثال عندما تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالإنـــتاج في دولة أجنبية استجابة للحواجز التجارية الموجودة حاليا أو المتوقعة مستقبلا التي تهدد صادراتها فإنها في هذه الحالة تستبدل التجارة، وهذا ينطبق على الاستثمارات اليابانية في الولايات

المـــتحدة فـــي قطاع السيارات والالكترونيات المنزلية. أما اثر التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر فـيحدث فـــي قطـــاع الخـــدمات حيث يكون الإنتاج في نفس الدولة هو السبيل الوحيد للدخول إلى الأســـواق الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك فان الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توسع التجارة عندما تستثمر في الخارج لبناء صناعات متكاملة أفقيا وعموديا، وبغض النظر عن كون الاستثمار الأجنبـــي المباشر يستبدل التجارة أو يخلقها في بعض الحالات فإنه من المؤكد أن الشركات متعددة الجنسيات مسوؤلة عن نسبة كبيرة من التجارة الدولية.

إن أثـــر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية كبير، وعميق الانتشار. حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تملك حصة كبيرة من التجارة الدولية وخاصة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجـــيا، وتقـــوم هـــذه الشركات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات تجارية ضخمة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ورأس المال طويل الأمد، والنتيجة أن هيمنة هذه الشركات في تزايد مستمر على الاقتصاد العالمي.(Root, 1994).

تعتبـــر الشـــركات متعديّة الجنسيات قوة فاعلة في عملية العولمة السريعة للتجارة العالمية حيث تتحكم هذه الشركات بأكثر من 40% من حجم التجارة العالمية وتهيمن على الإنتاج والتوزيع والبـــيع لكثير من السلع التي تنتج في الدول النامية. وتشكل عمليات البيع والشراء التي تحدث بين فـــروع هذه الشركات حوالي ربع حجم التبادلات النقدية الدولية. لقد أصبحت هذه الشركات مصانع عالمية (Global Factories) تبحث عن الفرص في أي مكان في العالم

.(Todaro and Smith, 2003)

8-1-2 الانفتاح الاقتصادي والنمو في الدول النامية

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي قامت الكثير من الدول النامية التي كانت تتبع سياسة إحلال المستوردات كإستراتيجية للتصنيع، بتحرير التجارة وتبنت سياسة منفتحة تجاريا، حيث حفّزت أزمة الدين التي بدأت عام 1982 والنجاح الواضح للدول المنفتحة على الخارج هذه الدول على القيام بهذه الإصلاحات. وبشكل عام فان هذه الإصلاحات تضمنت تخفيض وتبسيط كبير على معدلات التعرفة والقيود الكمية على المستوردات، وأدى هذا الأمر إلى درجة اكبر من الانفتاح (مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) وأدى أيضا إلى زيادة نسبة المنتجات الصناعية إلى الصادرات الكلية والى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاديات المنفتحة. ومن الدراسات التي أيدت ذلك دراسة (Lloyd & Maclaren, 2000) التي توصلت إلى أن الانفتاح بالنسبة للتجارة في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر، له أثر حدي موجب على النمو الاقتصادي، حيث أن الاقتصاديات الآسيوية السريعة النمو كانت منفتحة مسبقا وقد أدى ذلك إلى نموها الاقتصادي المثير للإعجاب. أما بعد أزمة 1997 فقد تباطأ النمو الاقتصادي بسبب سياسة الانغلاق التي أعقبت الأزمة مما يدل على ترابط الانفتاح والنمو الاقتصادي. ولقد توصلت دراسة (Haveman, et, al., 2001) إلى نفس النتيجة حيث وُجد أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات التجارية والمعاملة التفضيلية للدول النامية والعضوية في التكتلات التجارية كان له اثر موجب على النمو الاقتصادي، كما أن الاختلاف في مستوى الدخل ضمن التكتل التجاري يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء. وبنفس السياق قام (Baldwin, 2003) بعمل مسح عن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي وتوصل إلى أن معظمَ الباحثين الذين درسوا العلاقة على مستوى الدولة الواحدة أو قاموا بعمل الاختبارات الإحصائية على مستوى

عـــدة دول قد وجدوا أن تخفيض حواجز التجارة ووجود نظام مستقر لسعر الصرف بالإضافة إلى سياسة مالية ونقدية حصيفة، له اثر موجب على النمو الاقتصادي.

وقـد حققـت الإصلاحات التجارية أفضل النتائج في الدول التي طبقتها في خطوة واحدة جـريئة بشـكل أفضـل مـن الدول التي طبقتها بخطوات صغيرة مترددة، وأيضا عندما صاحبها سياسات لكبح التضخم، كما أن انضمام الكثير من الدول النامية المنفتحة تجارياً إلى منظمة التجارة العالمية سوف يزيد من مستوى الإنتاجية والنمو فيها في السنوات القادمة(Salvatore, 2001).

2-2 الدراسات السابقة

يسـتعرض هـذا الجزء الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي تم ترتيبه حسب التسلسل الزمني للدراسة وسيتم التركيز على الدراسات الحديثة نسبيا.

قامت (Harrison, 1996) باستخدام عدة سبعة مقاييس للانفتاح لاختبار العلاقة بين الانفتاح والـنمو في 51 دولة نامية في الفترة 1960 – 1987 .وبالرغم من أن الارتباط بين هذه المقاييس لـيس قـويا دائما فان هناك ارتباط موجب بين النمو والمقاييس المختلفة للانفتاح.ووجدت أن قوة العلاقة تعتمد على كون النموذج استخدم بيانات مقطعية أو بيانات مقطعية وسلاسل زمنية، وتبين أن العلاقة بين مقاييس الانفتاح السبعة المستخدمة في الدراسة والنمو الاقتصادي تكون أقوى عندما تم استخدام بيانات مقطعية و سلاسل زمنية حيث توصلت الدراسة إلى أن ستة من المقاييس السبعة تؤثر بشكل موجب على النمو الاقتصادي.

وفـي دراسة (Gyapong and Karikari, 1999) تم اختيار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) والأداء الاقتصادي لدولتين إفريقيتين من دول جنوب الصحراء وهما ساحل العـاج وغانـا في الفترة 1960-1980. وقد توصلت الدراسة إلى أن أثر الأداء الاقتصادي على

(FDI) يعتمد بشكل أساسي على السياسة التجارية المتبعة، حيث أن الأداء الممتاز لاقتصاد ساحل العاج حفّز قدوم الاستثمارات الأجنبية، ولكن في غانا حيث سياسة إحلال المستوردات فقد كان هذا التأثيـــر غيـــر واضحٍ والسبب في ذلك أن (FDI) الموجه للصناعات التصديرية كان منسجماً مع السياســـات التجارية المنفتحة والتي يتم إتباعها عادة عندما يزدهر الاقتصاد، بعكس (FDI) الموجه للسوق المحلي.

كمـــا قامت (Marino, 2000) باختبار أثر السياسات التجارية المتبعة من قبل 42 دولة نامية في الفترة 1980 – 1995 على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها وعلى مساهمته في الـــنمو باســـتخدام مجموعة من المؤشرات لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى مايلي:

1. إن الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر الداخل يرتبط بشكل ايجابي مع درجة الانفتاح الاقتصادي.
2. تأثيـــر الاســـتثمار الأجنبي المباشر ايجابي في الدول المنفتحة اقتصاديا وسلبي في الدول المنغلقة.
3. لا يـــوجد دلـــيل على ضرورة توفر الحد الأدنى من رأس المال البشري في الدول المضيفة للوصول إلى الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر.

فيما حاولت (Merikas, 2000) اختبار مدى قوة وايجابية العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الصادرات باستخدام (Extreme Bound Analysis) لمؤشر(Dollar, 1992) وهو مؤشر للانفتاح لـــ 95 دولة نامية في الفترة 1974 – 1989 .وأشارت النتائج ليس فقط إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الصادرات بل أشارت إلى وجود علاقة قوية لكنها سالبة بين معدل النمو الاقتصادي ومعيار تشوه سعر الصرف كما وتوصلت إلى علاقة

قــوية بــين نسبة الصادرات من الناتج المحلي ونسبة الاستثمار في الناتج المحلي والتي تم ربطها بشكل قوي بنمو الإنتاج وزيادة الناتج المحلي.

أما (Jin, 2000) فقد اختبر تأثير الانفتاح على النمو الاقتصادي لبعض دول شرق آسيا وهي كوريا الجنوبية واليابان والفلبين وتايلاند وماليزيا وسنغافورة في الفترة 1955 – 1995 والتــي صاحب النمو السريع فيها انفتاح على التجارة العالمية. إن هيكل التحليل هو نموذج يتكون مــن متجه من خمسة متغيرات (five variables vector autoregressive) يتألف من الإنتاج الحقيقي، عرض النقد، الإنفاق الحكومي الحقيقي، صدمات الأسعار الخارجية ومقاييس الانفتاح. أما النتائج فأنها لا تدعم بشكل قوي نظريات النمو الجديدة التي تقول بأن زيادة الانفتاح تؤثر على النمو في المدى الطويل حيث تبين في معظم دول العينة أن صدمات السياسة المالية و صدمات الأسعار العالمــية تؤثــر بشكل أكبر على النمو الاقتصادي من صدمات الانفتاح، وتعزز هذه النتائج وجهة النظر القائلة بأن دور الحكومة هو دور مهم جدا في تحقيق النمو في اقتصاديات شرق آسيا .

وباســـتخدام مـــتجه الانحـــدار الذاتـــي {Vector Autoregressive (VAR)} قـــدّم (Cuadros, A. et, al. 2001) دراسة لتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي عن البرازيل والأرجنتــين والمكسيك، من منتصف السبعينات إلى عام 1997 وذلك من خلال تحليل العلاقة بين مســـتوى الإنـــتاج وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والتجارة، وعلى الرغم من عدم وجود دليل يؤكد على مصداقية فرضية النمو عن طريق الصادرات في هذه الدول، إلى أن النتائج أشارت إلـــى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة.

في حين تشير دراسة (Vamvakidis, 2002) إلى أن الدراسات السابقة قد أشارت إلى وجود ارتــباط مــوجب بــين الانفتاح والنمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة

والنامية في العقود الماضية. على أية حال وبالنظر إلى الدليل التاريخي من 1870 وحتى عام 1990 للاقتصاد العالمي فان هذه الدراسة لا تجد دعما للعلاقة الموجبة بين النمو والانفتاح قبل 1970، في الحقيقة أن الارتباط سالب في الفترة بين 1920- 1940. وهذا يثبت أن الارتباط الموجب بين الانفتاح والنمو هو ظاهرة حديثة.

وتظهر دراسة (Yanikkaya, 2003) انه لا توجد علاقة بسيطة وواضحة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي باستخدام عدد كبير من مقاييس الانفتاح لمائة دولة متقدمة ونامية في الفترة 1970 – 1997. وقد تم استخدام مجموعتين من مقاييس الانفتاح. وتشير نتائج الاختبار- وبعكس النظرة التقليدية عن اثر حواجز التجارة على النمو- إلى وجود ارتباط موجب بين حواجز التجارة والنمو وبخاصة بالنسبة للدول النامية.

فيما يشير (Jin, 2003) إلى نظريات النمو الحديثة التي تقول بأن زيادة الانفتاح تؤدي إلى زيادة الإنتاجية المحلية وبالتالي فان لها أثراً موجباً على مستويات المعيشة للدولة.كما تشير الدراسة إلى أن اقتصاد كوريا الشمالية المعزول عن التجارة العالمية منذ عقود يعطينا اختباراً للسببية المتضمنة(Implied Causality)، وإن إمكانية أن يكون سبب انخفاض الإنتاج القومي الحقيقي منذ عام 1974 هو تباطؤ تحرير التجارة للاقتصاد الكوري الشمالي. وهذه النتائج متناسقة بشكل عام مع النموذج التقليدي الذي ينص على أن التجارة الحرة تحفز النمو الاقتصادي.

لقد قام (Dar and Amirkhalkhali, 2003) باختبار تأثير درجة الانفتاح على مستوى الإنتاجية الكلي والفردي على مجموعة تتكون من 19 دولة من دول

{Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)}

في الفترة 1971 – 1999. واستخدمت هذه الدراسة بيانات سلاسل زمنية وبيانات مقطعية. إن النموذج المستخدم هو تعميم للنموذج الذي يقيس النمو القائم على فكرة دالة الإنتاج الكلية حيث يكون

معـــدل النمو الاقتصادي اقتراناً في حجم رأس المال والعمل ومعامل الإنتاجية الكلي، حيث يفترض أن معامـــل الإنتاجـــية الكلي يعتمد على معدل زيادة الصادرات. بينما تشير النتائج إلى أن الأهمية النســـبية للانفتاح التجاري بالنسبة للنمو الاقتصادي تختلف بشكل كبير بين الدول، فإنها تشير أيضا إلـــى أن دور تـــراكم رأس المال والعمل في تسريع النمو الاقتصادي يرتبط بدرجة الانفتاح سواء بشكل زمني أو مقطعي.

وقد قام (Makki and Somwaru, 2004) بتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة فـــي زيادة النمو الاقتصادي في مجموعة مختارة من الدول النامية والتداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشـــر والتجارة والنمو الاقتصادي. لقد تم اختبار بيانات من 66 دولة نامية في الفترة 1960 – 2000. وأشـــارت النـــتائج إلـــى أن الاســـتثمار الأجنبي المباشر والتجارة و رأس المال البشري والاستثمار المحلي هي مصادر مهمة للنمو الاقتصادي في الدول النامية. تم التوصل فيها إلى وجود تـــداخل قـــوي ومـــوجب بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في زيادة النمو الاقتصادي، كما وتشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الاستثمار المحلي. كما أن مساهمة الاستثمار الأجنبـــي المباشـــر للـــنمو الاقتصادي تُعزز عن طريق تداخلها الموجب مع رأس المال البشري والسياسات الاقتصادية الكلية الحكيمة والاستقرار المؤسسي.

ومـــن الدراســـات التـــي اختبرت العلاقة والتداخل بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشـــر والـــنمو الاقتصـــادي دراسة(Dritsaki & Adamopoulos, 2004) لليونان في الفترة (1960 – 2002) وقد تم استخدام اختبار التكامل المشترك وتوصلوا إلى وجود علاقة توازنية في المـــدى الطويل. وأشارت نتائج اختبارGranger إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرات التي تمت دراستها، إنها تتداخل بشكل متبادل في ظل سياسة تجارية منفتحة.

ونستنتج من هذه الدراسات التي أشار معظمها إلى وجود علاقة موجبة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الأثر الموجب لتداخل الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) مع الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، أن الانفتاح الاقتصادي و(FDI) هو محرك مهم للنمو في الدول وبالأخص الصغيرة منها حيث يمكّن هذه الدول من تحقيق معدلات نمو مرتفعة لا تسمح بها مواردها وأسواقها الصغيرة، كما أن (FDI) يساعد هذه الدول في تجاوز فجوة الموارد والتكنولوجيا.

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي في الأردن

3-1 مقدمة

اتبع الأردن خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي سياسة تجارية حمائية حيث بدأ الأردن في تطبيق إستراتيجية إحلال المستوردات مع بداية أول خطة تنموية(1973 – 1975) (الشريف، 1995). وقد اتبعت الحكومة سياسة الحماية الجمركية للصناعات المحلية، بالإضافة إلى سياسة الحماية الاغلاقية وذلك بتثبيط استيراد بعض السلع التي تنتج محليا مثل المواد التموينية والجلود والكحول والاسمنت في سبيل حماية وتطوير القطاع الصناعي في الأردن. غير أن الأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن عام 1988 وتخفيض سعر الصرف للدينار الأردني والبدء بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي قد اجبر الأردن على التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وإتباع سياسة تشجيع الصادرات. وفي السنوات الأخيرة كثّف الأردن من جهوده لإيجاد أسواق جديدة وزيادة صادراته والتي أدت إلى الكثير من الإنجازات التي توجت بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية {World Trade Organization (WTO)} والحصول على مدخل للتجارة الحرة إلى اكبر سوق استهلاكي في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) عن طريق المناطق الصناعية المؤهلة واتفاقية التجارة الحرة. كما وعملت السياسات الحكومية في الأردن على تبسيط الإجراءات أمام الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي على السواء وتوسيع نطاق الإعفاءات والمزايا التي تتمتع بها المشاريع الاستثمارية والنظر في العقبات التي يواجهها المستثمرون في المملكة وتجاوزها. وتقوم مؤسسة تشجيع الاستثمار بالحد من المعوقات والبيروقراطية وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة ومنافسة وتعزيز الثقة بها في الوقت الذي استطاعت

فيه الحكومة توفير إطار مؤسسي وتشريعي ملائم لإيجاد فرص استثمارية جديدة وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي في البلاد.

ولقد قام الأردن بالعديد من الإجراءات لزيادة تنافسيته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز وضع الاستثمارات المحلية وإقرار العديد من القوانين التي تتطابق مع المعايير الاقتصادية الدولية، حيث اصدر قانون تشجيع الاستثمار عام 1995 بهدف تأسيس إطار تنظيمي جاذب للأعمال التجارية. وقد أدت الجهود العملية التي تلت ذلك إلى تحسين بيئة الاستثمار ورفدها بمبادرات ريادية.

ويمنح قانون تشجيع الاستثمار حوافز سخية وجذابة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء إذ يمنح إعفاءات من الرسوم الجمركية تصل إلى 100% للموجودات الثابتة المستوردة، كما ويمنح إعفاءات من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع 25% أو 50% أو 75% ولمدة 10 سنوات وبناء على موقع وقطاع المشروع. كما يسمح بتحويل غير مقيد للأرباح ورأس المال(مؤسسة تشجيع الاستثمار[1]).

ويبين الجدول رقم (3 – 1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الأردن. ويظهر من الجدول جليا انخفاض حجم هذه التدفقات على الرغم من الإجراءات التي تتخذها الحكومة الأردنية لتشجيع وتحفيز المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو الأردن، حيث شهدت بعض السنوات قيما سالبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي بمعنى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج اكبر من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الأردن.كما أن قيم هذه التدفقات متذبذبة عبر السنوات.

[1] WWW.JORDANINVESTMENT.COM

كما تشير البيانات إلى ارتفاع حجم هذا النوع من الاستثمارات في السنوات الأخيرة نتيجة الإجراءات التي قامت بها الحكومة ومنها تطبيق برنامج الخصخصة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ونلاحظ من الجدول أن عامي 1997 و 1998 قد شهدا تدفقات استثمارية كبيرة ويعود ذلك إلى تزايد الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة بفضل جملة التعديلات التي أُجريت على قانون تشجيع الاستثمار وإقرار نظام تشجيع استثمارات غير الأردنيين، هذا إلى جانب الإجراءات التحررية المتتابعة للسياسة النقدية والتي تُوجت بإعلان القابلية التامة لتحويل الدينار في منتصف عام 1997. وشهد عام 2000 أعلى مستوى للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ 567.8مليون دينار نتيجة خصخصة مؤسسة الاتصالات، بالإضافة إلى بيع السوق الحرة (إحدى وحدات الملكية الأردنية) إلى شركة اسبانية، كما وتدفقت استثمارات كبيرة على الأردن عام 2003 وذلك نتيجة لشراء شركة كندية لحصة الحكومة في رأس مال شركة البوتاس العربية والى مبادلة الدين البريطاني باستثمارات مباشرة بالإضافة إلى دخول بنك الكويت الوطني إلى سوق البنوك. أما عام 2004 فقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة عن العام السابق بنسبة 46% وذلك نتيجة للسياسات التي تنتهجها الحكومة والمؤسسات ذات العلاقة في جذب الاستثمار الأجنبي للمملكة كتسهيل تملك الأجانب في قطاع الأراضي والعقارات وترخيص بنوك عربية وأجنبية، ومن ابرز عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر قيام شركة سعودي أوجيه بشراء حصة من أسهم البنك العربي بمبلغ 121.6 مليون دينار ومباشرة بنكي عودة ولبنان والمهجر أنشطتهما في المملكة برأس مال مقداره 40 مليون دينار، علاوة على تحصيل نحو 72 مليون دينار تمثل بيع أراضي وعقارات (البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية مختلفة).

جدول رقم (3-1): الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الأردن (مليون دينار)

السنة	FDI	السنة	FDI	السنة	FDI
1970	-	1982	20.9	1994	2
1971	-	1983	13	1995	9.4
1972	0.2	1984	31.4	1996	11
1973	0.7	1985	9.2	1997	255.9
1974	2.2	1986	7.8	1998	219.8
1975	8.5	1987	13	1999	112
1976	-2.5	1988	11.3	2000	567.8
1977	3.5	1989	-0.9	2001	85.2
1978	16.5	1990	25	2002	45.4
1979	7.8	1991	-8	2003	300.7
1980	10.4	1992	28.1	2004	439.8
1981	47.7	1993	-23.6		

Source: UNCTAD, World Investment Report 2005; www.unctad/fdistatistics.

2-3 المعاهدات والاتفاقيات التجارية

لقد وقع الأردن على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التجارية التي عملت على ربطه بتكتلات اقتصادية دولية وإقليمية مختلفة وهي :

- منظمة التجارة العالمية (WTO). حيث أصبح الأردن العضو رقم 136 في 11 نيسان 2000 وبموجبها سيترتب على الأردن الالتزامات التالية:

1. تخفيض سقف التعرفة الجمركية من 35% إلى 20% بحلول عام 2010، وسيتم تطبيق هذا الإجراء لكل السلع باستثناء بعض السلع المنتقاة.
2. عدم فرض أي قيود كمية(الكوتا) على استيراد السلع.
3. التخفيف من التدخل الحكومي(الدعم) في أسعار بعض السلع مثل الأدوية والمحروقات وهذا يهدف إلى تحرير جميع الأسعار على مستوى التجزئة.

4. تطبيق هذه الالتزامات في المناطق الحرة ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وكانت الحكومة الأردنية قد بذلت جهودا كبيرة في تحرير القطاعات الاقتصادية الرئيسية وإصلاح الأطر القانونية امتثالا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية (WTO).

- اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. والتي تم توقيعها عام 1997 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2002 والهدف الرئيسي من هذه الاتفاقية هو خلق منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي في غضون 12 سنة، وتهدف أيضا إلى خلق إطار شامل للتعاون السياسي والاقتصادي والمالي حيث تعتبر أوروبا شريكا تجاريا مهما للأردن ومصدرا للمساعدات والهبات.

- اتفاقية التجارة الحرة مع الدول العربية حيث صادق الأردن على اتفاقية تجارة حرة مع عشرة دول عربية وهي: البحرين، ليبيا، سوريا، مصر، تونس، الإمارات، الكويت، المغرب، فلسطين والجزائر كما وقعت المملكة على العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية. وبموجب هذه الاتفاقيات يتم تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية طبقا لمبدأ التحرير التجاري التدريجي بنسبة 10% سنويا وقد بوشر بتنفيذها في الأول من كانون الثاني عام 1998.

- اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة. حيث تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة {Free Trade Agreement (FTA)} مع الولايات المتحدة عام 2000 وأقرت في أيلول 2001 لتدخل حيز التنفيذ في 17 كانون الأول 2001 لتصبح المملكة رابع دولة توقع هذه الاتفاقية بعد كندا والمكسيك وإسرائيل. كما أنها أول اتفاقية من نوعها يتم توقيعها مع بلد عربي. وتنص الاتفاقية على إلغاء جميع أنواع التعرفة الجمركية على البضائع الصناعية ومنتجات المزارع على مدى 2 – 4 – 5 – 10 سنوات وحسب الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع وبشكل

تدريجـــي. وتعـــتمد اتفاقية التجارة الحرة الجديدة على ما تم انجازه من خلال المبادرات الأمريكية الأخرى بينما تحتفظ المناطق الصناعية المؤهلة بما تتمتع به من إعفاء من الرسوم الجمركية وسقف الحصص كما تستمر في منح المستثمرين حوافز مجزية للإنتاج والتي تتضمن إمكانية استيراد مواد خام معفاة من الرسوم الجمركية من أي مكان في العالم على النحو التالي:

جدول رقم (3 – 2): اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة

المجموعة	فـئة التعـرفة الجمـركية للسلعة	عدد السنوات قبل الإعفاء التام
1	صفر إلى اقل من 5%	مقسمة بالتساوي على سنتين
2	5% إلى اقل من 10%	مقسمة بالتساوي على 4 سنوات
3	10% إلى اقل من 20%	مقسمة بالتساوي على 5 سنوات
4	20% وأعلى	مقسمة بالتساوي على 10 سنوات

المصدر: مؤسسة المدن الصناعية الأردنية.

- اتفاقية إقامة المناطق الصناعية المؤهلة، ودخلت حيز التنفيذ عام 1997 حيث تم اعتماد مديـــنة الحســـن الصـــناعية فـــي محافظـــة اربـــد كـــأول مـــنطقة صـــناعية مـــؤهلة {Qualified Industrial Zone (QIZ)} في العالم، مما يعني السماح بإدخال المنتجات فيها إلى الأســـواق الأمـــريكية معفاة من الرسوم الجمركية، وبدون قيود على الكمية المصدرة وبدون طلب المعاملـــة بالمـــثل. وتمـــثل المناطق الصناعية المؤهلة فرصة غير مسبوقة للحصول على أفضلية الســـماح لدخول المنتجات المصنعة فيها إلى الأسواق الأمريكية بدون رسوم جمركية أو ضرائب، الأمـــر الذي يعني ميزة نسبية لهذه المنتجات وبالتالي سوف تزداد الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يعني توفر مزايا وحوافز إضافية ملموسة لجذب الاستثمارات الأجنبية والعـــربية كمـــا يـــتوقع أن تساهم هذه المناطق الصناعية المؤهلة في نقل التكنولوجيا وزيادة النمو الاقتصادي وخلق العديد من فرص العمل وتحسين الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للبضائع الأردنية

في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى جعل الأردن مركزاً متخصصاً في العمالة المدربة في كثير من الصناعات، وخصوصاً الألبسة والمحيكات (مؤسسة المدن الصناعية الأردنية[2]).

- اتفاقية الأردن ورابطة الدول الأوروبية التجارية {European Free Trade Association (EFTA)}. وقع كل من الأردن ورابطة الدول الأوروبية التجارية (EFTA) – والتي تضم كلاً من سويسرا ولختنشتاين وأيسلندا والنرويج – على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرّة بين الجانبين بتاريخ 2001/6/21 وتأتي الاتفاقية بين الأردن ودول (EFTA) في إطار جهود الطرفين للمساهمة في تعزيز وتطوير التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي في حوض المتوسط، وخاصة تعزيز منطقة التجارة الحرة الناشئة بين الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط التي ستدخل حيز التنفيذ الكامل في عام 2012 ، ومن المنتظر أن تهيئ لقيام تكتل إقليمي اقتصادي يوازي التكتلات العالمية الأخرى في الشرق والغرب إذا ما تمت تهيئة الظروف المناسبة لذلك.

- اتفاقية التجارة التفضيلية ما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع وبناء إطار للتعاون التجاري والاقتصادي ما بين الدول الإسلامية الأعضاء، الأمر الذي من شانه فتح أسواق جديدة للصادرات الأردنية (مؤسسة المدن الصناعية الأردنية).

3-3 التجارة الخارجية للأردن

يعتبر الأردن احد الدول الصغيرة اقتصاديا ضمن مجموعة الدول النامية الآسيوية والمتميز بموقعه الاستراتيجي في قلب إقليم الشرق الأوسط، ويتبع الأردن نظاما اقتصاديا اقرب ما

[2] www.JIEC.com

يكـون للـنظام الاقتصـادي المختلط الذي يجمع بين نظام السوق الحر المعتمد بشكل رئيسي على القطاع الخاص وبين نظام إدارة عام يرتكز إلى دور حكومي فاعل في كافة النشاطات الاقتصادية.

وعلـى صـعيد التجارة الخارجية فقد دفعت ندرة الموارد الاقتصادية الأردن نحو الاعتماد بشكل متزايد على التجارة الخارجية حتى أصبحت تلعب دورا حيويا في كافة القطاعات الاقتصادية. وقـد تميـزت الـتجارة الخارجـية مـنذ نشوئها بعجز مزمن في الميزان التجاري السلعي رافقه فـائض(ولكن بحجم اقل) في الميزان التجاري الخدمي (عوض، 1995)، ولقد لجأت الحكومة إلى وسـائل حمايـة تجاريـة مختلفة تراوحت ما بين الرسوم والضرائب الجمركية، ونظام الحصص التجارية بهدف جمع الموارد المالية للحكومة ومحاولة تشجيع المنتجين المحليين.

ويلعـب قطاع التجارة الخارجية دورا حيويا في الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمته فـي الـناتج المحلـي الإجمالي أو تلبيته لحاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية ورأسمالية ومواد خام.

ومـن هنا تتضح أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني، نتيجة اعتماد الأردن على المستوردات لتوفير احتياجاته من السلع الرأسمالية والوسيطة والتي لا يمكن إنتاجها ضمن الظروف التقنـية والموارد الموجودة من جهة ولاختلال وضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الأردني من جهة أخرى(الهزايمة، 1993).

3-3-1 تطور قطاع التجارة الخارجية

يمكـن مـتابعة الـتطور فـي قطاع التجارة الخارجية في الأردن من خلال الجدول رقم (3 - 3) حـيث نلاحـظ من الجدول تطور كل من الصادرات ,والمستوردات والميزان التجاري للفترة (1970 - 2004).

لقــد ارتفعــت الصادرات من (9.320) مليون دينار عام 1970 إلى (2306.63) مليون دينـــار عـــام 2004. وقــد تراوحت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من(4%) عام (1970) إلـــى (28.3%) عـــام 2004، وقــد شــكّلت الصـــادرات الأردنية بالمتوسط ما نسبته (14.4%) مـــن الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي خلال فترة الدراسة، كما أنها نمت بمعدل سنوي بلغ بالمتوســط (19.7%) خـــلال الفترة (1970 – 2004) وقد تم حساب هذا الرقم بأخذ معدل نسب النمو السنوي لكل السنوات.

جدول رقم (3– 3) التجارة الخارجية في الأردن (مليون دينار)

Year	GDP	X	GX	X/GDP	M	GM	M/GDP	TB(D)
1970	228.4	9.32	-21.8%	4%	65.88	-2.8%	28.8%	56.56
1975	435.9	40.14	1.8%	13%	234.01	49.4%	53.7%	193.87
1980	1164.8	120.11	45.5%	10%	715.98	21.5%	61.5%	595.87
1985	1970.5	255.35	-2.2%	13%	1074.45	0.30%	54.5%	819.1
1990	2760.9	612.25	14.6%	22%	1725.83	40.3%	62.5%	1113.58
1995	4714.7	1004.53	26.5%	21.3%	2590.25	9.6%	54.9%	1585.72
2000	5998.4	1080.82	2.8%	18%	3259.4	23.7%	54.3%	2178.58
2004	8164.1	2306.63	37.7%	28.3%	5799.24	42.4%	71%	3492.61

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات البنك المركزي

((Gross Domestic Product (GDP)): الناتج المحلي الإجمالي، ((Exports (X)): الصادرات،

((Annual Growth in Exports (GX)): النمو السنوي في الصادرات،

(Ratio of Export to the GDP (X/GDP)): نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي،

((Imports (M)) : المســـتوردات، ((Annual Growth in Imports (GM)): الـــنمو السنوي في المستوردات،

((Ratio of Imports to the GDP (M/GDP)): نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي،

((Trade Balance 'Deficit' (TB(D))): الميزان التجاري (العجز).

وقـــد حققـــت الصـــادرات الوطنية نمواً متفاوتاً تراوح بين نسب نمو سالبة إلى نسب نمو موجبة، فقد كانت نسبة نمو الصادرات سالبة في الأعوام 1971، 1983، 1985، 1986، 1991،

1998، وقد حققت الصادرات نسب نمو موجبة في جميع السنوات الأخرى فقد تراوحت ما بين (181.4%) في عام 1974 و (0.5%) في عام 1999. ويعود السبب في ارتفاع معدل نمو الصادرات الوطنية في عام 1974 إلى ارتفاع قيمة الصادرات من الفوسفات نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية في تلك السنة، حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية من الفوسفات في عام 1974 حوالي (19.5) مليون دينار مقارنة مع أربعة ملايين دينار عام 1973، أما الانخفاض الذي حدث في قيمة الصادرات الأردنية في الأعوام 1983 و 1985 و 1986 فيعود إلى الركود الاقتصادي الذي عانت منه بعض الأسواق التقليدية وخاصة المجاورة للأردن وما تبع ذلك من إجراءات لحماية صناعاتها المحلية(خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1986 – 1990).

ونلاحظ أيضا أن معدل النمو قد زاد زيادة ملحوظة في عامي 1988 و 1989 حيث بلغ 30.6% و 64.4% على التوالي وذلك نتيجة للانخفاض الذي حصل على سعر صرف الدينار الأردني الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية نتيجة لزيادة الطلب على السلع المحلية لأنها أصبحت ارخص بالنسبة للمستوردين. ثم ما لبث معدل النمو أن انخفض في عام 1990 بل وأصبح سالبا عام 1991 وذلك بسبب فقدان بعض الأسواق التصديرية العربية نتيجة لحرب الخليج. ولقد عاودت الصادرات النمو مجددا بعد الحرب وحققت معدلات نمو متزايدة في الفترة 1992 – 1995 حيث بلغ معدل النمو 26.5% عام 1995. وبسبب الركود الاقتصادي الذي حصل في المنطقة عام 1996 انخفض معدل نمو الصادرات حتى وصل إلى قيمة سالبة عام 1998 حيث بلغت – 1.95% ثم تحسن قليلا في عامي 1999 و 2000. إن هذا يعطي مؤشرا إن قطاع الصادرات في الأردن لم يستجيب بشكل فعّال لسياسة الانفتاح الاقتصادي ولم يستفد من الاتفاقيات التجارية مع العديد من التكتلات التجارية حيث بلغ متوسط معدل النمو في الصادرات في الفترة (1999 – 2000) 1.5% ويعود ذلك إلى ضعف تنافسية الصادرات الأردنية في الأسواق

الدولية.وخلال عام 2001 حققت الصادرات نموا ملحوظا بلغ 25.1% ويعود ذلك إلى صادرات المناطق الصناعية المؤهلة إلى السوق الأمريكي. وقد استمرت الصادرات في النمو حتى حققت نمواً كبيراً بلغ 39.34%، ويعزى ذلك إلى زيادة نشاط المناطق الصناعية المؤهلة من ناحية، وعودة نشاط التصدير إلى السوق العراقي إلى سابق عهده من ناحية أخرى (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2004).

أما المستوردات فقد ارتفعت قيمتها من 65.88 مليون دينار عام 1970 إلى 5799.24 مليون دينار عام 2004، وكان متوسط معدل النمو السنوي في المستوردات 14.9%. ولقد شهدت الأعوام 1974، 1976،1975 و 1981 أعلى نسب نمو للمستوردات ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وما رافقه من زيادة في حوالات العاملين في دول الخليج العربي التي أدت إلى زيادة الدخل المتاح ومن ثم زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة بشكل خاص بسبب ارتفاع المرونة الدخلية للسلع المستوردة، بالإضافة إلى الحاجة إلى تمويل المشاريع الإنمائية خلال تلك الفترة الأمر الذي تطلب زيادة المستوردات من السلع الرأسمالية. ونتيجة لانخفاض أسعار البترول والركود الاقتصادي والى الانخفاض النسبي في مستوى أسعار المستوردات فقد حققت الواردات معدلات نمو سالبة في الأعوام 1983، 1984 و 1986. ويُعزى النمو المتزايد في قيمة الواردات خلال الفترة (1987 – 1990) إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى. أما الفترة (1991 – 2001) فقد اتسمت بالتذبذب الكبير في معدل نمو المستوردات، وقد بدأت المستوردات بالتزايد منذ عام 2002 حيث سجلت نمو كبيرا في عام 2004 وصل إلى 42.4% ، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط.

ونتيجة لارتفاع حجم المستوردات بالمقارنة مع الصادرات نلاحظ العجز المزمن في الميزان التجاري حيث وصل في عام 2004 إلى 3492.61 مليون دينار. ويؤدي ارتفاع قيمة

المستوردات إلى استنزاف جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها عدم قدرة الإنتاج المحلي على سد احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع والخدمات.

3-3-2 التركيب السلعي للصادرات والمستوردات الأردنية

التركيب السلعي للصادرات

يبـين الجـدول(3 – 4) التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية للفترة(1970 – 2004). إن التركيب السلعي للصادرات الوطنية يُقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية تبعا للأغراض الاقتصادية وهي : السلع الاستهلاكية، المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية. وبملاحظـة الأهمـية النسبية للسلع الاستهلاكية المصدرة بالنسبة إلى مجموع الصادرات نجد إنها حققـت نسـب عالية من حيث الأهمية النسبية وصلت إلى 65% عام 1970 من قيمة الصادرات الكلـية وبلغت بالمتوسط في فترة الدراسة 44% ، إلا أنها انخفضت بعد ذلك إلى أدنى مستوى لها عـام 1990 حيث بلغت 23.63%. نلاحظ انه في السبعينات لم تتفوق الصادرات من المواد الخام والسـلع الوسيطة على الصادرات من السلع الاستهلاكية إلا في عامي 1974 1975 وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ في أسعار الفوسفات الذي صاحبة زيادة في الكميات المصدرة، وكذلك الأمر في عامـي 1980 و1981. أما في الفترة (1984 – 2001) فقد زادت مساهمة الصادرات من المواد الخـام والسـلع الوسيطة عن مساهمة السلع الاستهلاكية وبلغ متوسط مساهمة المواد الخام والسلع الوسيطة من إجمالي الصادرات 53% في فترة الدراسة، إلا أن الصادرات من السلع الاستهلاكية قد أخـذت بالتزايد منذ عام 2002 بمعدل أعلى من الصادرات من المواد الخام والسلع الوسيطة حيث زادت عنها، أما السلع الرأسمالية فقد بقيت أهميتها النسبية متدنية ومتذبذبة لم تتجاوز 6.5% وذلك في عام 1994، وبلغ المتوسط السنوي لها 2.83%.

جدول رقم (3 – 4):التركيب السلعي للصادرات حسب الأغراض الاقتصادية(الأهمية النسبية)

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام والسلع الوسيطة		السلع الرأسمالية
	المجموع العام	مواد غذائية	المجموع العام	الفوسفات والبوتاس	
1970	%65	%50	%31.64	%26.3	%3.32
1975	%39.86	%25.4	%58.47	%50	%1.5
1980	%45.15	%19.6	%53.47	%41	%1.38
1985	%38.76	%17	%60	%38.6	%1.2
1990	%23.63	%9.8	%74.43	%38.4	%1.94
1995	%41	%9.9	%54.84	%25.9	%4.14
2000	%41.68	%10.8	%53.48	%23	%4.83
2004	%61	%8.6	%36.5	%13.5	%2.5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات البنك المركزي.

وبالنتيجة، نلاحظ أن الاقتصاد الأردني لا يزال يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام والمواد الاستهلاكية وان مساهمة السلع الرأسمالية ضئيلة وذلك بسبب ضعف القاعدة الصناعية اللازمة لإنتاج هذه السلع

التركيب السلعي للمستوردات

يبين الجدول رقم(3 – 5) التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية للفترة (1970– 2004). ويعبر تحليل التركيب السلعي للمستوردات عن مدى انسجام المستوردات مع متطلبات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التركيز على تحديد أنواع السلع المطلوبة لتغطية الاستهلاك المحلي والتي لا يمكن إنتاجها ضمن المقدرة الإنتاجية الموجودة. أن زيادة الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية إلى مجمل المستوردات السلعية تعبر عن الخلل الموجود في القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المحلية سواء الجارية أو المعمرة (حسب تصنيف الحسابات القومية) وتكون لغير صالح العملية التنموية وتعمل على إبطائها. في حين أن زيادة المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة تعمل على تلبية الحاجات التنموية وتوفير

الاحتـياجات الديناميكـية الضرورية لاستغلال الطاقات التنموية الموجودة على أحسن وجه، والذي ينعكس بالميل الحدي للادخار الذي سوف يحول إلى استثمارات، حيث أن عناصر الإنتاج هذه إذا لم يـتم ضمان الحصول عليها فان الميل الحدي للادخار سوف ينخفض ويصاب بقصور، وكنتيجة فلن يكون هناك مزيد من الاستثمارات وبالتالي فان العملية التنموية ستتباطأ وتتوقف(الرجوب، 1997).

جدول رقم(3 – 5) التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية(الأهمية النسبية)

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام والسلع الوسيطة	السلع الرأسمالية	أخرى
1970	%50	%23	%20	%7
1975	%39	%24	%35	%2
1980	%34	%32	%34	%0
1985	%36	%43	%19	%2
1990	%25	%58	%15	%2
1995	%23	%55	%21	%1
2000	%30	%50	%18	%2
2004	%24.2	%56.6	%17.5	%1.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات البنك المركزي.

ونلاحظ من الجدول أن المستوردات الاستهلاكية قد تراوح نصيبها من إجمالي المستوردات من 50% عام 1970 إلى 23% للأعوام 1993، 1994 و 1995. وقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للمسـتوردات الاسـتهلاكية مـن مجمـل المستوردات 33% للفترة الزمنية 1970 – 2004. إن انخفاض نسبة المستوردات الاستهلاكية من مجمل المستوردات منذ بداية التسعينات يعود إلى سياسة الحكـومة بـإحلال المسـتوردات الاسـتهلاكية بالصناعات الأردنية، بالتالي أدى ذلك لانخفاض المستوردات الاستهلاكية وزيادة المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية . كما ويعود الارتفاع في نسبة المستوردات من المواد الخام إلى ارتفاع أسعار البترول. وقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للمستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة 40% للفترة الزمنية السابقة.

وقد واكب استيراد السلع الرأسمالية تطور القطاع التصنيعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى التي تحتاج إلى الآلات والمعدات حيث تستخدم في الإنتاج المباشر بالإضافة إلى حاجتها إلى السلع الوسيطة والمواد الخام. وقد بلغ متوسط مساهمتها في المستوردات 24%.

3-3-3 التوزيع الجغرافي للصادرات والمستوردات الأردنية

التوزيع الجغرافي للصادرات

إن مستوى تقدم الدولة الصناعي وطبيعة صادراتها هما اللذان يحددان التوزيع الجغرافي لصادرات هذه الدولة. فالاقتصاديات التي تعتمد على مادة خام واحدة (سلعة ريكاردو) تتجه صادراتها إلى الدول التي تفوقها من حيث التقدم الصناعي (كما هو ملاحظ في حالة دول الخليج بالنسبة لسلعة البترول). أما الصادرات الصناعية لأية دولة نامية فتتجه بشكل عام إلى دول اقل تقدما منها من الناحية الصناعية، هذا بالإضافة إلى أن تكاليف النقل والتعرفة الجمركية تعرقل حركة التجارة وتؤثر على اتجاهها، وبالتالي يمكننا القول أن صادرات الأردن من المواد الخام(الفوسفات مثلا) سوف تتجه إلى الدول الأكثر تقدما منها من الناحية الصناعية مثل الهند، تركيا، الصين بالإضافة إلى الدول الأوروبية المتقدمة. أما بالنسبة للصادرات الأردنية من السلع الاستهلاكية فإنها عادة ما تتجه إلى الدول العربية لقرب المسافة ولجودة السلع الأردنية من الخضار والفواكه مثلا مقارنة بإنتاج الدول المجاورة، كما وتلعب علاقات الأردن الجيدة مع الدول العربية دورا كبيرا في ذلك(عوض، 1995).

وبالنظر إلى الجدول رقم (3 – 6) الذي يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للفترة (1970 – 2004) نلاحظ أن الدول العربية قد احتلت نصيب الأسد من الصادرات الأردنية وبخاصة في الفترة (1970 – 1990). إلا إن حرب الخليج قد أدت إلى خسارة الأردن لبعض

الأســواق العربية المهمة(الخليجية) وبالذات في عامي 1991 و 1992، إلا إنها ما لبثت أن زادت ولكــنها لم تصل إلى المستويات السابقة وخاصة التي كانت في السبعينات. وقد بلغ متوسط نصيب الأسواق العربية من الصادرات الوطنية حوالي 51.5% خلال الفترة (1970 – 2004). وقد جاء الســوق الهــندي في المرتبة الثانية بعد السوق العربية من حيث حجم الصادرات المتجه إليه. ولقد تراوحت نسبة الصادرات إلى الهند من 2.71% عام 1970 إلى 21.08% عام 1990. ويأتي بعد الهــند من حيث الترتيب والأهمية بالنسبة لنصيبها من الصادرات الأردنية الدول الأوروبية، حيث بلغــت أعلــى مساهمة لها عام 1975 إذ بلغت 20%، وقد تراجعت هذه النسبة حتى وصلت إلى 4.61% عام 2004. أما مساهمة الأسواق الأخرى فيبرز هنا السوق الأمريكي الذي ازداد نصيبه مــن الصادرات الأردنية بشكل مضطرد منذ عام 2000 نتيجة لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) ومــنطقة التجارة الحرة(FTA)، حيث أن صادراتنا إلى الولايات المتحدة قبل ذلك تكاد لا تذكــر، وقــد قفزت مساهمة السوق الأمريكي في الصادرات الأردنية من 4.15% عام 2000 إلى 30.92% عام 2004.

جدول (3 – 6) التوزيع الجغرافي لأسواق الصادرات الأردنية(الأهمية النسبية)

السنة	الدول العربية	الدول الأوروبية	الولايات المتحدة الأمريكية	الهند	الصين واليابان	الــدول الأخرى
1970	%76.9	%10.8	%0.02	%2.7	%2.3	%7.28
1975	%42	%21	%0.07	%4.9	%4.8	%27.23
1980	%60.7	%12.6	%0	%6.7	%5	%15
1985	%51.5	%12.1	%0.03	%17.7	%3.2	%15.47
1990	%42.3	%7.6	%0.6	%21	%5	%23.5
1995	%45	%8.2	%1.5	%11.4	%2.6	%31.3
2000	%39.9	%3.8	%4.2	%15.9	%3.9	%32.3
2004	%41	%4.6	%31.3	%7.7	%1.6	%13.8

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.

التوزيع الجغرافي للمستوردات

يبـين الجـدول رقـم (3 – 7) الـتوزيع الجغرافـي للمستوردات الأردنية خلال الفترة (1970 – 2004)، حـيث يتضـح أن الـدول العـربية قـد استحوذت على النصيب الأكبر من المسـتوردات الأردنـية، حيث بلغ متوسط مساهمتها في المستوردات 43% خلال فترة الدراسة. وتشـكل المستوردات من النفط ومشتقاته النسبة الأكبر من المستوردات القادمة من الدول العربية، وتلـيها من حيث الأهمية الدول الأوروبية، حيث استورد الأردن من هذه الدول ما متوسطه 41% خلال فترة الدراسة من القيمة الإجمالية للمستوردات وبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فان الأردن يسـتورد مـن هـذه الدول أكثر من 52% من وارداته كمتوسط خلال فترة الدراسة. وإذا ماعلمـنا أن الصادرات الأردنية إلى هذه الدول لم تتجاوز 12.72% من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسـط سـنوي خلال نفس الفترة، وهذا يفسر أن اكبر عجز تجاري يواجهه الأردن هو مع هذه الـدول، ممـا يحتم علينا استغلال الاتفاقيات التجارية المبرمة مع هذه الدول لزيادة حجم صادراتنا إلـيها. وتجـدر الإشـارة هنا إلى دور المناطق الصناعية المؤهلة في هذا المجال حيث أنها زادت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة ملحوظة حيث أصبح الميزان التجاري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004 328.28 مليون دينار لصالح الأردن.

جدول رقم(3 – 7): التوزيع الجغرافي لأسواق المستوردات الأردنية(الأهمية النسبية)

السنة	الدول العربية	الدول الأوروبية	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين واليابان	الهند	الدول الأخرى
1970	%19.9	%49	%11.2	%8.1	%2.5	%9.3
1975	%19.8	%46.9	%10.3	%8.5	%1.9	%12.6
1980	%20.8	%48.8	%8.6	%8.6	%0.3	%12.9
1985	%24.5	%43.2	%11.9	%7.6	%0.2	%12.6
1990	%25.4	%37	%17.4	%4.6	%1.3	%14.3
1995	%23.5	%39.6	%9.3	%5.8	%1.9	%19.9
2000	%23.7	%38.3	%9.9	%7.8	%1.4	%18.9
2004	%30.6	%29.4	%6.8	%11.7	%1.8	%19.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.

3-4 واقع التجارة الخارجية في الأردن

لقد اتبع الأردن سياسة تجارية منفتحة نسبيا إذا ما قورن بالدول النامية، حيث تم تطبيق سياسة إحلال المستوردات منذ أوائل السبعينات وحتى 1988 عن طريق تبني سياسة الحماية الجمركية للصناعات المحلية. وقد بلغ معدل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1970- 1988) 9.14% . وبعد أزمة 1988 تبنى الأردن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتركيز على سياسة تشجيع الصادرات، وقد بلغ معدل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة(1989 – 2003) 20.7% (البنك المركزي، نشرة سنوية، 2004).

ويلاحظ المتتبع لبيانات التجارة الخارجية الأردنية مجموعة من الخصائص لهذا القطاع ومنها:

1. العجز المزمن في الميزان التجاري السلعي، إذ يؤدي ارتفاع قيمة المستوردات إلى استنزاف جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي شأنه شان الكثير من الدول العربية والدول

النامية. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها عدم قدرة الإنتاج المحلي وخصوصا الصناعي على سد احتياجات السوق المحلي من مختلف السلع والخدمات، وخصوصا من السلع الوسيطة والمواد الخام والسلع الرأسمالية. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لمحدودية الموارد الاقتصادية في الأردن، بالإضافة إلى ضعف القطاع الصناعي وعدم قدرته على إنتاج أو منافسة المنتجات العالمية. ومن أسباب تفاقم العجز في الميزان التجاري التي أوردها (بدور، 1984): (1) زيادة المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، وذلك في ظل تنفيذ الأردن للخطط التنموية. (2) كان لحوالات الأردنيين العاملين في الخارج، وكذلك الهبات والمنح والمساعدات اثر كبير في زيادة القدرة الاستيرادية للاقتصاد الأردني وبالتالي زيادة المستوردات.

2. انخفاض نسبة الصادرات الوطنية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (14.4%) خلال فترة الدراسة.

3. ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الوسيطة إذ شكلت الصادرات منها ما نسبته 44% و 53% بالمتوسط وعلى الترتيب، مقابل تدني الأهمية النسبية للصادرات من السلع الرأسمالية حيث بلغت بالمتوسط 2.8% من أجمالي الصادرات.

4. الأهمية النسبية للمستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة في تزايد مستمر نتيجة لارتفاع أسعار البترول واعتماد الصناعات المحلية على المواد الخام المستوردة.

5. الانخفاض المستمر في مساهمة السلع الاستهلاكية في المستوردات وهذا يدل على تطور الصناعات المحلية وقدرتها على المنافسة في السوق الأردني.

كما توصل كساسبة (2001) إلى النتائج التالية:

- انخفاض قيمة الصادرات الوطنية كثيرا عن المعدلات العالمية، فبينما يبلغ المستوى العالمي لنصيب الفرد السنوي من الصادرات 915 دولار سنويا، فان معدل نصيب الفرد الأردني من الصادرات الوطنية لا يتجاوز 360 دولار.
- انخفاض نسبة الصادرات السلعية إلى الصادرات من الخدمات وفقا للمعايير العالمية حيث تبلغ النسبة العالمية (الصادرات السلعية: الصادرات الخدمية = 1:4) في حين تبلغ هذه النسبة في الأردن (1:1) .
- التذبذب السنوي بين الارتفاع والانخفاض .
- ضعف النفاذ إلى الأسواق العالمية حيث تتركز الصادرات الأردنية نحو الأسواق العربية.

3-5 مقاييس الانفتاح الاقتصادي

ستقوم الدراسة باستخدام بعض المقاييس لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي ومنها :

1. نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي(باستثناء قطاعي الإنشاءات والخدمات). إن هذا المقياس يعتبر أفضل من المقياس الذي يتم استخدامه عادة (الصادرات والمستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك لأنه يستثني النشاطات الاقتصادية غير التجارية (الإنشاءات والخدمات) التي يؤدي إدخالها إلى تقليل نسبة الانفتاح الاقتصادي(Kohpaiboon, 2003). إن هذا الإجراء مهم للأردن كون قطاعي الإنشاءات والخدمات يشكلان نسبة كبيرة من الاقتصاد حيث شهدا توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة. وحسب هذا المقياس يظهر جليا أن الأردن يتمتع بدرجة انفتاح عالية وذلك لارتفاع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي وذلك حسب ما يشير إليه الجدول رقم(3-8).

جدول رقم (3-8) نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي السلعي	الصادرات	المستوردات	التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي السلعي
1970	114.2	9.32	65.88	0.66
1975	228.6	40.14	234.01	1.2
1980	627.2	120.11	715.98	1.33
1985	1086.2	255.35	1074.45	1.22
1990	1659.7	612.25	1725.83	1.41
1995	2719.8	1004.53	2590.25	1.32
2000	3487.5	1080.82	3259.4	1.24
2004	4917.6	2306.63	5799.24	1.65

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

2. نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي. ويرتكز هذا المقياس على فكرة أن الانفتاح الاقتصادي هو متطلب سابق لتغلغل السلع المصنعة في الأسواق العالمية (Kohpaiboon,2003). أي أن النجاح في زيادة الصادرات الصناعية يحدث عندما تكون السياسات التجارية محايدة وتسمح لآلية السوق بالعمل حتى تعكس الميزة النسبية للدولة. انظر الجدول رقم (3-9).

إن هذا المقياس سوف يُظهر اثر الصادرات الصناعية وخاصة صناعات الألبسة والتي زادت بنسبة كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 85.5% من إجمالي الصناعات التحويلية عام 2004. وذلك نتيجة لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) ومنطقة التجارة الحرة(FTA) مع الولايات المتحدة الأمريكية. انظر الجدول رقم (3-9).

جدول (3-9): نسبة الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الإجمالي في القطاع الصناعي

السنة	الصادرات الصناعية	الإنتاج الصناعي	الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الصناعي
1970	2.165	29.6	0.073
1975	9.76	54	0.181
1980	47.407	162.1	0.292
1985	113.325	295	0.384
1990	317.254	555.9	0.571
1995	645.203	862.4	0.748
2000	714.956	1113.1	0.642
2004	1458.106	1704.4	0.855

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

3. نسبة مؤشر الأسعار العالمي إلى المؤشر المحلي للأسعار الخاص بالإنتاج الصناعي. وسوف يتم استبدال مؤشر الأسعار العالمي للإنتاج الصناعي بمؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي في الدول الصناعية. ويرتكز هذا المقياس على فكرة انه في ظل التجارة الحرة فان السعر المحلي يجب أن يتحرك بنفس اتجاه السعر العالمي بعد تحويله إلى العملة المحلية، إن فرض معوقات على التجارة سوف يزيد من السعر المحلي إلى مستوى أعلى من السعر العالمي وبالتالي فان نسبة السعر العالمي للسعر المحلي سوف تنخفض. أما تحرير التجارة فيؤدي إلى تقليص الفجوة بين السعرين. إن الدولة التي تنتقل من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع الصادرات سوف تشهد زيادة في مؤشر الأسعار النسبية(Kohpaiboon, 2003) انظر الجدول رقم (3 – 10).

جدول (3-10): نسبة مؤشر الأسعار الصناعي العالمي إلى مؤشر أسعار السلع الصناعية الأردنية

السنة	مؤشر الأسعار الصناعي العالمي * (1997=100)	مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي في الأردن (1997=100)	نسبة مؤشر الأسعار الصناعي العالمي إلى مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي في الأردن
1970	51.241	11.052	4.636
1975	56.177	19.671	2.856
1980	69.637	44.764	1.556
1985	76.547	69.509	1.101
1990	89.739	74.722	1.201
1995	93.362	101.846	0.917
2000	108.814	108.578	1.002
2004	109.793	131.813	0.833

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي وبيانات صندوق النقد الدولي

* تم استخدام مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي في الدول الصناعية

وهناك العديد من مقاييس الانفتاح الاقتصادي انظر (Edwards,1998) و (Harrison, 1996) إلا أن هذه الدراسة سوف تقتصر على الثلاثة مقاييس السابقة وذلك بسبب توافر البيانات الضرورية لحسابها ولكونها كافية لتحقيق هدف هذه الدراسة.

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل القياسي

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل القياسي

يستعرض هذا الفصل في محتواه منهجية الدراسة المستخدمة، ابتداء بالتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة مرورا بالأساليب القياسية المستخدمة لضمان مصداقية النتائج من خلال فحص استقرار البيانات وإمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بينها، وتقدير العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة من اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة.

4-1التعريفات الإجرائية:

النمو الاقتصادي: هو تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP_t: خلال سنة معينة مقاسا بالدينار الأردني واعتمادا على أسعار عام 1997 كسنة أساس.

عنصر العمل L_t: سوف تعتمد الدراسة على نسبة تعويضات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار المحلي I_t: وسوف يؤخذ كنسبة التكوين الرأسمالي الصافي (التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي + التغير في المخزون – اهتلاك رأس المال الثابت) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار الأجنبي المباشرFDI_t: وهو عبارة عن تراكم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (متضمنا الأرباح المعاد استثمارها وحقوق الملكية بالإضافة إلى تمويل الشركات الأم للشركات الفرعية).

رأس المـــال البشري H_t: وهو عبارة عن نسبة الإنفاق على التعليم الأساسي والثانوي إلى الناتج المحلي الإجمالي(ميزانية وزارة التربية والتعليم) .

2-4 النموذج القياسي:

إن الـــنموذج المســـتخدم لاختـــبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات التجارية والنمو الاقتصادي تم اشتقاقه باستخدام إطار دالة إنتاج تستند إلى نظرية النمو الداخلي* (Endogenous Growth Theory). إن نقطـــة الـــبداية بالنسبة للنموذج هي تكوين دالة إنتاج كلية:

$$Y = f(A, L, K, H) \qquad (1)$$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

L: عنصر العمل.

K : الاستثمار المحلي.

H: رأس المال البشري.

أمـــا المتغيـــر A فيقـــيس أثر الإنتاجية الكلية (Total Factor Productivity) على النمو في الإنـــتاج غير المحسوب للزيادة في عوامل الإنتاج(L, K and H). وحسب نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory) فان A يـــتحدد داخليا عن طريق عوامل اقتصادية، وبدلا من قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي فأن هذه الدراسة تفترض ضمنيا أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو يكون عن طريق A. ويعتمد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على A على السياسات التجارية بشكل كبير. وبالتالي يجب إدخال متغير ممثل(Proxy) لانفتاح السياسات التجارية{Trade policy(TP)} في المعادلة:

* لقد تم استخدام النموذج المستخدم في دراسة (Kohpaiboon, 2003).

$$A = g\ (FDI, FDI*TP) \qquad (2)$$

وبإحلال المعادلة (2) في المعادلة (1) ينتج:

$$Y = f\ (L, K, H, FDI, FDI*TP) \qquad (3)$$

وبمـــا انه لا يوجد مقياس كامل وشامل لانفتاح السياسات التجارية فسوف نستخدم في هذه الدراسة ثلاثة مقاييس للانفتاح الاقتصادي وهي:

TP1: Open 1:

نســبة الـــتجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي السلعي (باستثناء قطاعي الإنشاءات والخدمات).

TP2: Open 2:

نسبة الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الإجمالي في القطاع الصناعي.

TP3: Open3:

نســبة مؤشـــر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي للأسعار الخاص بالسلع الصناعية، وســوف يــتم اسـتبدال مؤشـــر الأســعار العالمي بمؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي في الدول الصناعية. وقد تم تحويل القيم المادية للمتغيرات (GDP, FDI) إلى قيم حقيقية باستخدام أسعار عام 1997.

وبــذلك فإن المعادلة المقدرة المستخدمة في التحليل القياسي ستكون بالصيغة اللوغاريتمية-الخطية التالية:

$$\bar{y}_t = \alpha + \beta_1 l_t + \beta_2 k_t + \beta_3 h_t + \beta_4 fdi_t + \beta_5 (tp^* fdi_t) + \varepsilon_t \quad (4)$$

حيث: α : الحد ثابت

ln (Y) :y

ln (L) :l

ln (K) :k

ln (H) :h

ln (FDI) :fdi

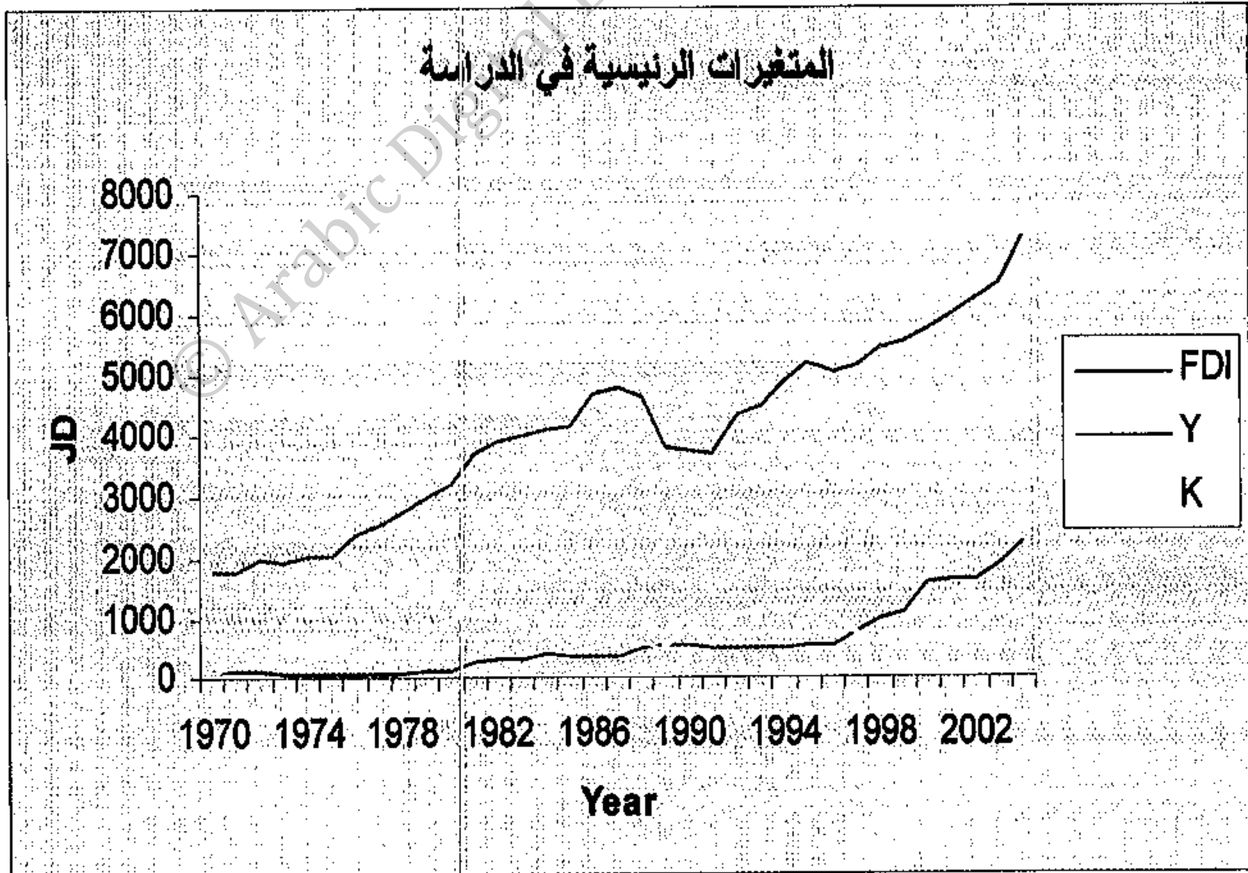
.ln (TP*FDI) :tp*fdi

إن TP*FDI تبـين الـتفاعل بين درجة الانفتاح حسب البدائل السابقة والاستثمار الأجنبي. إن الاحتمال المتوقع لأثر المتغيرات (FDI and TP*FDI) على النمو الاقتصادي قد يكون موجبا أو سـالبا. أمـا الأثر المتوقع لكل من K، L ، و H فهو موجب . وسيتم استخدام المتغيرات السابقة بصيغة اللوغاريتم في جميع الفحوصات التالية.

وقـد يكـون مفيدا استعراض اتجاه المتغيرات المستخدمة الأساسية عبر السنوات منذ 1970-2004 من خلال الشكل (4-1). ونلاحظ من الشكل أن الإنتاج المحلي الحقيقي Real GDP فـي تزايد عبر السنوات، مع ملاحظة الانخفاض الذي حدث عام 1988 نتيجة للازمة الاقتصـادية التـي مـر بهـا الأردن بالإضافة إلى حرب الخليج الثانية وتداعياتها في أوائل التسـعينات حيث تأثر الاقتصاد الأردني بشكل كبير. ولكن الملاحظة المهمة في الشكل، هو أن

الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في تزايد منذ أوائل الثمانينات، إلا انه تسارع بشدة منذ منتصف التسعينات نتيجة لعملية التصحيح الاقتصادي الذي انتهجته الحكومات الأردنية المتتالية، وعمليات الخصخصة للقطاع العام. ويبدو أن السياسات التصحيحية لم يكن لها تأثير ملموس على الاستثمار المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ أن الاستثمار المحلي (التكوين الرأسمالي الصافي) في تذبذب مستمر طوال 34 عاما وهي فترة الدراسة. كما أن الجهود التصحيحية منذ منتصف التسعينات قد رفعت نسبة الاستثمار المحلي في البداية، ولكن هذه النسبة قد استقرت منذ أواخر التسعينات وحتى الآن.

شكل (4-1): العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 1997) (Y) والاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي (FDI) والاستثمار المحلي الحقيقي (K).



4-2-1 اختبار استقرار البيانات والعلاقات بين المتغيرات

تعتبــر الكثيــر مــن السلاســل الــزمنية غيــر مســتقرة فــي المســتوى (not integrated of order zero, I(0))، وهذا ما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسب (invalid)، حيث يمكن الحصول على قيم (R^2, t, F) مرتفعة لكــنها لا تعطــي معنــى قياســي، لــذا يــتطلب الأمــر إجــراء اختــبار جــذر الــوحدة (The unit root test) لاختــبار مــدى اســتقرار أو سكون السلسلة. ويمكن استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع {Augmented Dickey-Fuller (ADF)} والذي يأخذ الصيغة التالية :

$$\Delta Y_t = A_1 + A_2 T + \alpha Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \lambda_i \Delta Y_{t-i} + e_t \,.........(5)$$

حيث تعبر Y عن متغيرات الدراسة في السنة t، و e_t حد الخطأ، وتشير ρ إلى عدد فتــرات التــباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي والذي تم تحديدها حسب معيار (AIC) Akaike Information Criteria ومعيار Schwars Criteria (SC)، A_1 الحد الثابت، T المــتجه الزمنــي (Trend)، A_2 معامــل المتجه الزمني. كما سيتم اختبار (ADF) باســتخدام الحد الثابت (Intercept) مرة والمتجه الزمني (Trend) مرة أخرى وبدونهما (Non) مرة أخرى ومن ثم اختيار الصيغة المناسبة.

إذا كانــت القيمة المحسوبة (القيمة المطلقة) اكبر من قيمة t الحرجة والمستخرجة من جدول (Mackinnon)، عندها يتم رفض فرض العدم القائل بعدم استقرار البيانات (Ho:α =

(0، وقبول الفرض البديل والذي يعني أن السلسلة مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر. عندئذ لا مانع من استخدام طريقة المربعات الصغرى. أما إذا كانت غير ذلك فان طريقة المربعات الصغرى ستؤدي إلى نتائج منحازة. ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع الاستقرار يعاد الاختبار بعد اخذ الفرق الأول للسلسلة فإذا استقرت فان هذا يعني إنها متكاملة من الدرجة الأولى وهكذا (Gujarati, 2003). ويجدر الذكر إن السلاسل الزمنية قد تم فحصها قبل إجراء فحوصات الاستقرار وفحوصات التكامل المشترك(إن وجد)، وذلك لمعرفة إمكانية وجود قفزات أو ما يسمى (Structural Breaks) في هذه السلاسل التي تشمل فترة زمنية طويلة نسبيا، والتي شهدت حدوث العديد من الحروب والتغير في السياسات الاقتصادية. إن وجود قفزات في هذه السلاسل لأي سبب خارجي قد يُفشل الفحوصات اللازمة لاستقرار البيانات والتكامل المشترك بينها إن وجد (Zivot and Andrews, 1992).

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لفحص استقرار البيانات، حيث تشير النتائج إلى استقرار جميع المتغيرات عند الفرق الأول وذلك بالاعتماد على فترة تباطؤ واحدة(lag 1) والتي تم تحديدها عند القيمة الدنيا لمعيار(AIC). وتبين أن رأس المال البشري {Human Capital (H)} هو المتغير الوحيد المستقر عند المستوى، وبذلك فسيتم استثناءه من التحليل الخاص بالتكامل المشترك. إذ انه حسب (Engle and Granger, 1987) لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ على النموذج السابق، يجب التأكد أولا من أن هذه المتغيرات تحمل نفس درجة الاستقرار (أعلى من صفر)، وان يكون بينها تكامل مشترك (Cointegration). إن وجود التكامل المشترك يسمح باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model مع المتغيرات المستخدمة في النموذج.

جدول (4 – 1) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للمتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة التباطؤ	مستوى الثقة للاستقرار
y	-2.217382	-1.9517	1	عند الفرق الأول* 5%
l	-4.554386	-2.6369	1	عند الفرق الأول* 1%
k	-3.962482	-2.6369	1	عند الفرق الأول* 1%
fdi	-2.906466	-2.6369	1	عند الفرق الأول* 1%
h	-3.409351	-2.9558	2	عند المستوى** 5%
tp1*fdi	-3.623320	-2.6369	1	عند الفرق الأول* 1%
tp2*fdi	-3.193836	-2.6369	1	عند الفرق الأول* 1%
tp3*fdi	-3.215464	-2.6369	1	عند الفرق الأول* 1%

* مستقر دون الحد الثابت والمتجه الزمني، ** مستقر بالحد الثابت

3-4 اختبار التكامل المشترك

إذا كانت البيانات غير مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة الأولى، فانه يمكن أن يكون بينهما تكامل مشترك وعلاقة مستقرة في الأجل الطويل. وبشكل عام، إذا وُجد أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، فانه يمكننا التنبؤ بوجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود t أو اقل من متجهات التكامل المشترك، ولتحديد أي من هذه المتجهات يمثل علاقة تكامل مشترك ذات دلالة إحصائية، فانه سيتم استخدام الاختبارات التالية:

1) Trace Test:

$$\rho_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{k}\ln(1-\lambda_i)$$

2) Maximal Eigenvalue Test:

$$\rho_{\max} = -T\ln(1-\lambda_{r+1})$$

حيث T عدد المشاهدات، k عدد المتغيرات و λ قيم أيجين العظمى المحسوبة، r عدد متجهات التكامل المشترك. ولان النتائج المستخرجة حساسة لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ فانه تم استخدام الفحص المسمى VAR Lag Order

Selection Criteria، حـيث ظهر أن فترات التباطؤ هي (1)، وقد أشار إلى هذه القيمة جميع المعايير المدرجة في الاختبار ماعدا معيار AIC [3] ولكن لعدم إمكانية استنباط العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام فترة تباطؤ قصيرة جدا، سوف نستخدم فترة تباطؤ (2).

وبما أن رأس المال البشري H مستقر عند المستوى فسوف يتم اهمالة في فحص التكامل المشترك. وبما انه يوجد في النموذج 5 متغيرات (n=5)، فانه سيكون هناك 4 متجهات للتكامل كحد أقصى، أي أن r من الممكن أن تساوي 0، 1، 2، 3، أو 4.

ويبين الجدول رقم (4-2) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للمعادلة (4) بالاعتماد على مقاييس الانفتاح الثلاث TP1، TP2، TP3.

[3] إن المعايير المستخدمة في اختبار VAR Lag Order Selection Criteria هي:
LR: Sequential Modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final Prediction Error
AIC: Akaike Information Criterion
SC: Schwarz Information Criterion
HQ:Hannan-Quinn Information Criterion

جدول (4-2) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للمعادلة (4) وحسب معايير الانفتاح الثلاث.

Model 1: y=f(l,k,fdi,tp1*fdi)) **period sample 1970-2004** **p=2**

Test statistics hypothesis	[1] r=0	r≤1	r≤ 2	r≤ 3	r≤ 4
Trace test	113.9**	68.5*	37.38	14.3	2.01
λ max test	45.37**	31.15	23.04	12.32	2.01

Cointegrating equation [2]:

y=19.12(l) +4.33(k) +17.2(fdi) –16.75(tp1*fdi)
(3.01) (4.23) (6.80) (-7.20)

Model 2: y=f(l,k,fdi,tp2*fdi) **period sample 1970-2004** **p=2**

Test statistics hypothesis	[1] r=0	r≤1	r≤ 2	r≤ 3	r≤ 4
Trace test	84.43**	50.93*	24.32	9.38	1.08
λ max test	33.49*	26.60	14.94	8.30	1.08

Cointegrating equation [2]:

y=0.251(l) – 0.184(k) - 0.95(fdi) +0.403(tp2*fdi)
(0.36) (-1.92) (-5.17) (3.27)

Model 3: y=f(l,k,fdi,tp3*fdi) **period sample 1970-2004** **p=2**

Test statistics hypothesis	[1] r=0	r≤1	r≤ 2	r≤ 3	r≤ 4
Trace test	97.05**	54.19*	27.27	10.97	0.073
λ max test	42.85**	26.92	16.29	10.90	0.073

Cointegrating equation [2]:

y=1.274(l) +0.112(k) - 0.772(fdi) + 0.617(tp3*fdi)
(3.93) (2.53) (-9.89) (5.93)

ملاحظات: [1] r هي عدد متجهات التكامل المشترك، بافتراض عدم احتواء البيانات على اتجاه خطي.
[2] إن معاملات معادلة التكامل المشترك هي β_s ، والمعاملات المقدرة لمتجهات التكامل normalized على $\log Y_{-1}$. الأرقام داخل الأقواس أسفل β_s هي قيم إحصائية t باعتبار فرضية العدم $H_0:\beta_l = 0$. *،** تعبر عن درجة المعنوية الإحصائية عند مستوى 5% و 1% على التوالي. P=2 هي فترة التباطؤ المعتمدة في التحليل.

إن النـــتائج المبيـــنة مـــن خلال فحص جوهانسن للتكامل المشترك للنماذج الثلاث قد أظهرت وجـــود تكامل مشترك بمتجه واحد وبمعنوية 1% أو 5% حسب فحص Trace و λ max لجميع الـــنماذج المستخدمة. كما أظهرت وجود متجهين للتكامل بمعنوية 5% حسب فحص Trace فقط. وبـــذلك، فـــان نـــتائج استقرار البيانات وفحوصات التكامل المشترك قد أفصحت عن وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في نظام المعادلات المستخدم، مما يقودنا إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) .

يتبين لنا من معادلة التكامل المشترك الأولى (Model 1) في الجدول السابق، أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قد كانت كالتالي:

$$y = 19.12\,l + 4.33\,k + 17.21\,fdi - 16.75(tp1*fdi)$$
$$(3.01) \quad (4.23) \quad (6.8) \quad (-7.2)$$

وهـــذه المعادلة تبين العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث كانت هذه العلاقة موجبة ومعنوية إحصـــائيا (مـــا عدا التفاعل بين fdi و tp1) فهي سالبة مع معنويتها العالية إحصائيا. كذلك فان المعادلتين التاليتين المشتقتين من علاقة التكامل المشترك تبينان العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المختلفة بعد استخدام معياري الانفتاح TP1 و TP2. يتبين لنا من هذين النموذجين أن العلاقة بين y والـــتفاعل بـــين fdi و tp1, tp2 إنها موجبة ومعنوية، أما الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) فعلاقته مع الناتج المحلي الإجمالي (y) سالبة فقط في المعادلتين الثانية والثالثة.

$$y=0.251(l) - 0.184(k) - 0.95(fdi) + 0.403(fdi*open2)$$
$$(0.36) \quad (-1.92) \quad (-5.17) \quad (3.27)$$

$$y=1.274(l) + 0.112(k) - 0.772(fdi) + 0.617(fdi*open3)$$
$$(3.93) \quad (2.53) \quad (-9.89) \quad (5.93)$$

4-3-1 نموذج تصحيح الخطأ

إن نموذج تصحيح الخطأ (error correction mechanism(ECM)) الذي تم استخدامه أول مـــرة مـــن قبل (Sargan) وأصبح مشهورا عندما استخدمه (Engle and Granger) يقوم بتصـــحيح عـــدم الـــتوازن. إن النظـــرية المشـــهورة التـــي تعـــرف بــــ (Granger representation theorem) تنص على انه إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرين (X and Y)، فانـــه يمكن التعبير عن هذه العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، حيث إن هناك علاقـــة قـــوية بـــين الـــتكامل المشـــترك ونمـــاذج تصـــحيح الخطـــأ. لقـــد عـــرف (Engle and Granger, 1987) نمـــوذج تصـــحيح الخطـــأ بالتالي: "a proportion of the disequilibrium from one period that is corrected in the next period" . إن نموذج تصـــحيح الخطـــأ يعلق التغير في أحد المتغيرات إلى الأخطاء التوازنية السابقة. وفي الواقع، فان نمـــاذج تصحيح الخطأ تؤمن لنا طريقة للربط الديناميكي بين التغيرات قصيرة الأجل والمستويات طويلة الأجل للمتغيرات أثناء عملية التعديل (adjustment) للوصول إلى التوازن طويل الأجل.

ويمكننا توضيح نموذج تصحيح الخطأ باستخدام المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{\rho} \alpha_j \Delta X_{t-1} + \delta ECM + u_t .... (6)$$

$$\Delta X_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{\rho} \beta_j \Delta X_{t-1} + dECM + v_t .... (7)$$

حـــيث تشير ΔYt الى التغير في قيمة Y (الفرق الأول)، و ut، vt هما معاملاحد الخطأ العشوائي.

إن المعادلتين رقم (6) و (7) تنصان على أن المتغير التابع يعتمد على المتغير المستقل بالإضافة إلى حد الخطأ عند التوازن (Equilibrium Error Term)، وهذا الأخير إذا كان لا يساوي صفر فان النموذج خارج التوازن. وعلى فرض أن ΔX تساوي صفر و u_{t-1} موجب، وهذا يعني أن ΔY_{t-1} مرتفع جدا عن التوازن في المدى الطويل أي أن ΔY_{t-1} أعلى من قيمتها التوازنية $(\alpha_0+\alpha_1 X_{t-1})$. وحسب ما هو متوقع فان α_2 تكون سالبة وبالتالي فان الحد $\alpha_2 u_{t-1}$ سيكون سالبا وبالتالي فان ΔY_t ستكون سالبة لاستعادة التوازن، أي انه إذا كانت Y_t أعلى من قيمتها التوازنية فسوف تبدأ بالانخفاض في الفترة اللاحقة لتصحيح الانحراف عن التوازن (Equilibrium Error) ولهذا سمي نموذج تصحيح الخطأ(ECM)، وبنفس المبدأ إذا كانت u_{t-1} سالبة (Y_t اقل من قيمتها التوازنية)، فان الحد $\alpha_2 u_{t-1}$ سيكون موجبا مما يؤدي إلى جعل ΔY_t موجبة وهذا يقود Y_t للزيادة في الفترة t. وهكذا فان القيمة المطلقة لـ α_2 تحدد سرعة العودة للتوازن. ويبين الجدول رقم (4-3) نتائج نموذج تصحيح الخطأ للمعادلات الثلاث المستخدمة في الدراسة. ومن النماذج التي تم قياسها، تم التركيز على معادلة النمو الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي (Δy) فقط وذلك للرغبة في إبراز العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي. أما المعادلات الأخرى في النظام والخاصة بنمو كل من الاستثمار المحلي، تعويضات العاملين، والاستثمار الأجنبي المباشر، فقد استبعدت من التحليل في الجدول (4-3)، وسوف يتم تحليلها لاحقا. وفي هذا المجال، فان معدل النمو معرف بأنه الاشتقاق الأول للوغاريتم. وبكلمة أخرى، فان معدل النمو في المتغير X يساوي $(\log X_t - \log X_{t-1})$ حيث أن X_{t-1} هي التباطؤ الزمني الأول للمتغير X .

الخطوة التالية في هذا المجال تتمثل بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات ولكن بعد إضافة متغيرات وهمية (Dummy Variables) لتعكس الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتي

أثــرت على الاقتصاد الأردني ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. لقد أُستخدم المتغير الوهمي D1 =1 للسنوات من 1974-1980، وصفر لباقي السنوات ليبين الزيادة الكبيرة التي حصلت في أسعار الــنفط بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، والحرب اللبنانية عام 1976 والتي تلتها هجرة كبيــرة للأســر اللبنانية إلى الأردن. أما المتغير الوهمي الثاني D2 =1 للسنوات 1988 - 1991 وصفر لباقي السنوات، حيث شهدت هذه السنوات الأزمة الاقتصادية الحادة التي مر بها الأردن في نهايــة الثمانيــنات، بالإضافة إلى الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 وحرب الخليج الثانية عام 1991. كما أضيف المتغير الوهمي D3 =1 للسنتين 2003 2004 وصفر لباقي السنوات، حيث شهد عام 2003 الغزو الأمريكي للعراق الذي اثر بشكل سلبي على الاقتصاد الأردني وربما يكون له اثر واضح على المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة.

إن نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام المتغيرات الخمس y, l, k, fdi, (tp*fdi) وبعد إضافة المتغيرات الوهمية سابقة الذكر وباستخدام النماذج الثلاث حسب معيار الانفتاح المستخدم، قد أعطى نتائج غير معنوية من ناحية القدرة على التفسير ومن حيث معنوية حد تصحيح الخطأ EC . إن قــيمة $Adj.R^2$ كانت منخفضة، بل سالبة للعديد من المعادلات، في نموذج تصحيح الخطأ. كما أن معامــل حد تصحيح الخطأ قد كان غير معنوي لأغلب المعادلات في النماذج المستخدمة، وربما يعــود ذلك لانخفاض درجات الحرية بسبب استخدام سبع متغيرات مع فترة زمنية غير كبيرة نسبيا وهــي 34 عامــا. بالاعــتماد على ذلك، سوف نجري اختبارات نماذج تصحيح الخطأ مع إهمال المتغيرات الوهمية السابقة.

جــدول رقــم (4-3) تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاث المستخدمة حسب معايير الإنفتاح TP1,TP2 and TP3: المتغير التابع Δy.

	Eq. 1	Eq. 2	Eq. 3
Independent Variable	Estimated Coefficients	Estimated Coefficients	Estimated Coefficients
EC_{t-1}	- 0.038 (-5.89)*	0.149 (1.554)	- 0.149 (-0.79)
Constant	0.051	0.043	0.014
Δy_{t-1}	- 0.140 (-0.62)	0.262 (1.10)	0.230 (0.76)
Δy_{t-2}	0.079 (0.41)	- 0.138 (-0.57)	- 0.030 (-0.10)
Δl_{t-1}	0.240 (1.47)	- 0.037 (-0.15)	0.140 (0.52)
Δl_{t-2}	- 0.007 (-0.05)	- 0.245 (-0.95)	0.343 (0.99)
Δk_{t-1}	0.075 (1.40)	- 0.004 (-0.06)	- 0.092 (-1.71)
Δk_{t-2}	0.074 (1.78)	0.073 (1.25)	0.010 (0.19)
Δfdi_{t-1}	0.540 (3.10)	0.067 (0.75)	0.364 (1.70)
Δfdi_{t-2}	0.265 (1.92)	0.063 (0.70)	0.004 (0.02)
$\Delta(tp1*fdi)_{t-1}$	- 0.513 (-3.43)		
$\Delta(tp1*fdi)_{t-2}$	- 0.231 (-1.92)		
$\Delta(tp2*fdi)_{t-1}$		- 0.122 (-1.80)	
$\Delta(tp2*fdi)_{t-2}$		0.009 (0.13)	
$\Delta(tp3*fdi)_{t-1}$			- 0.40 (-1.91)
$\Delta(tp3*fdi)_{t-2}$			- 0.010 (-0.04)
R^2	**0.73**	**0.34**	**0.32**
Adjusted R^2	**0.58**	**- 0.03**	**- 0.06**
F-Statistic	**4.9**	**0.92**	**0.844**
D-W Statistic	**2.03**	**1.80**	**1.55**
SE for equation	**0.042**	**0.067**	**0.067**
Schwarz SC	**-2.63**	**-1.74**	**-1.71**

ملاحظات: EC_{t-1} حد الخطأ بإبطاء فترة واحدة، الأرقام بين الأقواس أسفل EC لإحصائية t، الإشارة * للدلالة على المعنوية الإحصائية بدرجة 1%. TP1 = (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي (باستثناء قطاعي الإنشاءات والخدمات)، TP2= الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الإجمالي في القطاع الصناعي، TP3 = نسبة مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي في الدول الصناعية إلى مؤشر الإنتاج الصناعي المحلي.

إن إحصـــائية (t) لمعامل حد تصحيح الخطأ EC_{t-1} ، وإحصائية F للمعنوية المشتركة لقــيم معـــاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة، تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات. إن النتائج المبينة في جدول (4-3) تبين أن معامل حد تصحيح الخطأ في معادلة النمو في الناتج المحلي الإجمالي (المعادلة 1) قد كانت سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 1%، بينما كـــان هــذا المعامل لا يتمتع بمعنوية إحصائية في المعادلتين (2) و (3) حين تم استخدام معياري الانفتاح الثاني والثالث.

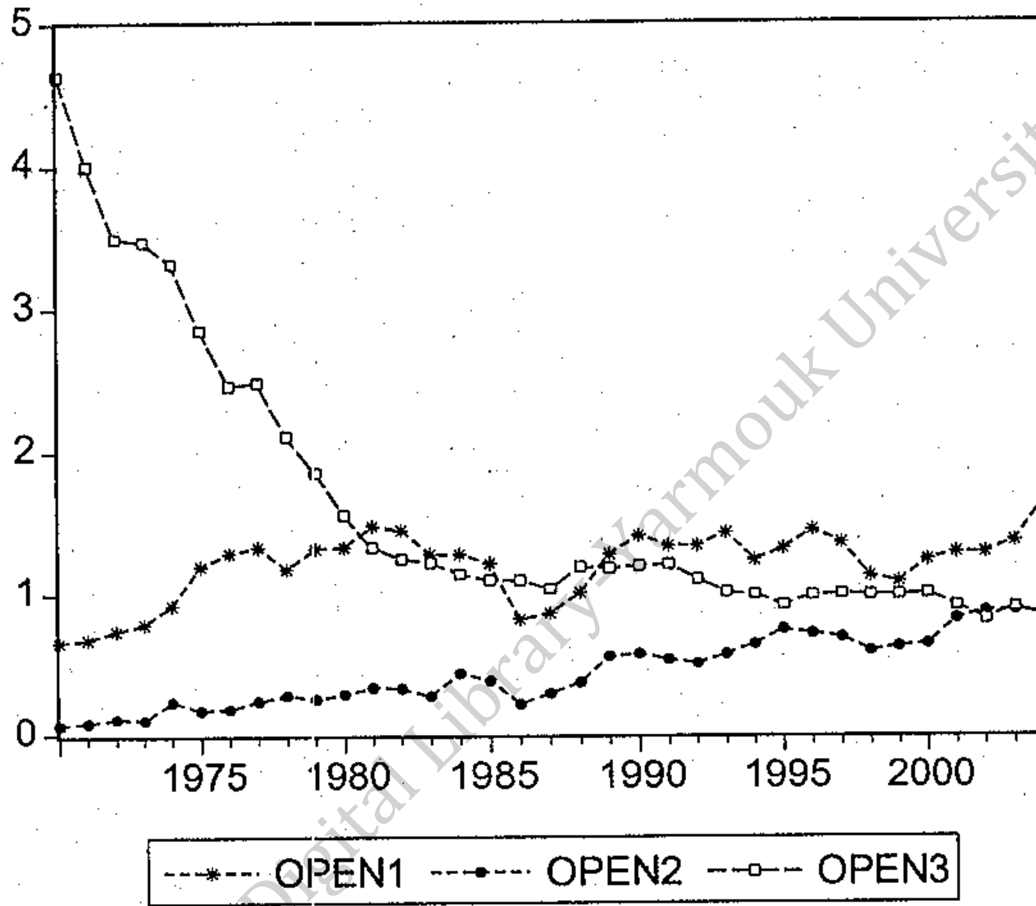
إن معنوية معامل حد الخطأ EC في المعادلة (1)، يعني أن النمو الاقتصادي في الأردن يــتعدل (adjusts) فـــي الأجــل الطويل استجابة لحدوث تغيرات في نمو الإنتاج المحلي نفسه، الاســـتثمار المحلي، تعويضات العاملين، الاستثمار الأجنبي المباشر، والتفاعل بين درجة الانفتاح TP1 مع FDI . إن قيمة معامل EC في المعادلة (1) يساوي 0.038 ، وهذا الرقم يدل على أن الخطوات التصحيحية نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات هي 3.8 % سنويا. أي أن 3.8 بالمائـــة فقط من أي ابتعاد عن التوازن طويل الأجل يصحح بنفس السنة. أي أننا نحتاج إلى أكثـــر مـــن 26 عاما لتصحيح أي اختلال في الاقتصاد. ومما يجدر ذكره في هذا المجال، أن عدم معـــنوية معاملات المتغيرات المتباطئة في النموذج لا تبطل وجود علاقة جرانجر السببية بل تبقى موجـــودة بـــين المتغيرات طالما كان معامل EC معنويا من الناحية الإحصائية. وبناءا على ذلك، يمكنـــنا القول بوجود علاقة جرانجر السببية باتجاه واحد unidirectional Granger causality تــتجه من المتغيرات المتباطئة (المستقلة) في المعادلة (1) باتجاه y، أي النمو في الناتج المحلي الإجمالـــي. ومن الممكن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتباطئة في المعادلة (1) عن طريق اختبار F . ويحسب هذا الاختبار كالتالي:

$$F_{r, n-k} = [(ESSr - ESSu)/r]/ [ESSu/n-k]$$

حــيث يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، ويتم تحديد عدد فترات التباطؤ من خلال معيار (AIC) ويمكن اعتبار Y غير مسبب لـــ X إذا كانت $\beta_p=0$

=....=β2=β3 ، ويتم فحص هذه الفرضية باختبار F(F-Statistics).إن التحليل السابق يعطي الدليــل لاعتــبار الاســتثمار الأجنبي المباشر محركا للنمو (FDI-Led growth) مع الأخذ بعين الاعتــبار التفاعل بين FDI ومعيار الانفتاح الأول (TP1) الذي يستند إلى نسبة التجارة الخارجية (الصــادرات + الــواردات) إلى الناتج الإجمالي السلعي. لقد كانت معاملات النمو في الاستثمار الأجنبــي موجبة في المعادلات الثلاث وحسب معايير الانفتاح المختلفة كما هو واضح من الجدول (4-3)، إلا إنها كانت الأكبر في القيمة في المعادلة (1) عند استخدام معيار الانفتاح الأول (TP1)، وهــي الأكبر في القيمة أيضا في المعادلة (1) بالمقارنة مع المتغيرات الأخرى المؤثرة على النمو في نفس المعادلة. وربما يكون ذلك دليلا على أهمية الاستثمار الأجنبي للاقتصاد الأردني، وعلى أن كفــاءة ذلــك الاســتثمار في الأردن تعتمد على ارتفاع نسبة الصادرات والواردات بشكل علم. وبالنســبة للأردن، فان الواردات تتفوق كثيرا على الصادرات، وبذلك فان اغلب محتوى التجارة الخارجــية يعــود للواردات، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي في الأردن يعتمد على الواردات بشكل خاص لكي ينتعش ويقود الاقتصاد إلى النمو. إن الشكل (4-2) يظهر معايير الانفتاح الثلاث المســتخدمة فــي الدراســة، حيث نلاحظ أن معيار الانفتاح الأول TP1 والذي يمثل نسبة التجارة الخارجــية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي (Good GDP) هو أكثر معايير الانفتاح استقرارا. أما المعيار الثالث TP3 والذي يمثل نسبة الأسعار للسلع الصناعية في الدول الصناعية إلى أسعار السلع الصناعية المحلية فهو في انخفاض مستمر طوال فترة الدراسة وهي 34 عاما؛ وهذا يدل على صــعوبة منافســة السلع الصناعية الأردنية في الأسواق العالمية نظرا لارتفاع أثمانها نسبة للسلع الصــناعية فــي الــدول المتقدمة. أما معيار الانفتاح الثاني (TP2) والذي يقيس نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي المحلي، فهو يميل للارتفاع الطفيف طوال سنوات الدراسة.

شكل رقم (4-2): العلاقة بين مقاييس الانفتاح المستخدمة في الدراسة:



(TP1:OPEN1): نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي،(TP2:OPEN2): نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي، (TP3:OPEN3): نسبة مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي العالمي إلى مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي المحلي.

إن النتائج السابقة تبين الدور غير المباشر والموجب للواردات على النمو الاقتصادي في الأردن، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. إن إشارة معامل التفاعل بين TP1 و FDI في المعادلة (1) قد كان سالبا، وهذا يعني أن هذين المتغيرين بدائل لبعضهما البعض وليسا مكملين. ويؤكد ذلك النظر في معادلة الاستثمار الأجنبي للنموذج الأول (غير ظاهرة في الجدول 4-3)، حيث كان معامل $tp1_{t-1}$ سالبا وبقيمة عالية تساوي (1.59). إن الإشارة السالبة لمعامل التفاعل بين درجة الانفتاح و FDI يعني أن الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن بدائل. وقد ترجع

السـمة التبادلـية إلى ضيق حجم السوق الأردني مما يحول دون تحقيق اقتصاديات الحجم لبعض المشـاريع، لذلك تقوم المنشآت الأجنبية بإنتاج جزء أو أكثر من مراحل إنتاجها في الأردن ثم تقوم بتصديره إلى شركاتها في الخارج لعمل الإضافات اللازمة. كذلك ،وبسبب حرية التجارة، تقوم تلك الشـركات باسـتيراد مـا تحتاجه من مواد خام ووسيطة من الأسواق العالمية لاستكمال مراحلها الإنتاجية فهي ليست مضطرة لتصنيعه أو شراءه من السوق المحلي.

إن قـيمة ($Adj.\ R^2$) للمعادلة الأولى قد كان (0.58) وهي ليست عالية. ولكن ذلك يعود لاستخدام الفرق الأول للمتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ، وهذا قد يؤدي إلى خسارة بعض المعلومات من العلاقات طويلة الأجل بين هذه المتغيرات (Pindyck and Rubinfeld, 1991).

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فسوف نعرض المعادلات التي تتمتع بمعنوية إحصائية مقبولة. إن النموذجين الثاني والثالث يختلفان عن النموذج الأول باستخدام معياري الانفتاح TP2 و TP1 على التوالي، حيث إن الجدول (4-4) يعرض هذين النموذجين. ويجدر الذكر أن المتغيرات الأخـرى المستخدمة في النماذج الثلاث لم تحظى بأية معنوية إحصائية، حيث كانت قيم $Adj.\ R^2$ لها منخفضة جدا أو سالبة، كما كان معامل حد تصحيح الخطأ غير معنوي إحصائيا نظرا لانخفاض قـيم إحصـائية t . أما تفاعل الاستثمار الأجنبي مع معياري الانفتاح TP1 و TP2 فسوف يتم عرضهما نظرا للمعنوية الجيدة لمعامل حد تصحيح الخطأ وقيم $Adj.\ R^2$ لمعادلات هذا التفاعل.

جـــدول رقـــم (4-4) تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني والثالث حسب معايير الانفتاح TP2 و TP1: المتغير المعتمد Δfdi و Δtp2*fdi و Δtp3*fdi .

المتغير المعتمد	النموذج الثاني : باستخدام TP2		النموذج الثالث: باستخدام TP3	
	Δfdi	Δ(tp2*fdi)	Δfdi	Δ(tp3*fdi)
المتغير المستقل	Estimated Coefficients	Estimated Coefficients	Estimated Coefficients	Estimated Coefficients
EC_{t-1}	**1.326** **(5.640)****	**0.665** **(1.81)***	**1.843** **(3.24)****	**1.790** **(3.22)****
Constant	0.164 (3.10)	0.272 (3.23)	0.161 (2.72)	0.130 (2.26)
Δy_{t-1}	-1.27 (-2.14)	-2.522 (-2.72)	-1.613 (-1.765)	-1.70 (-1.90)
Δy_{t-2}	0.262 (0.44)	2.130 (2.27)	0.333 (0.40)	0.470 (0.58)
Δl_{t-1}	-2.295 (-3.72)	-2.164 (-2.25)	-2.610 (-3.20)	-2.184 (-2.75)
Δl_{t-2}	-1.802 (-2.84)	-0.745 (-0.75)	-2.10 (-2.00)	-2.53 (-2.48)
Δk_{t-1}	0.280 (1.94)	0.530 (2.36)	0.096 (0.59)	0.114 (0.72)
Δk_{t-2}	0.192 (1.35)	0.131 (0.59)	-0.061 (-0.39)	-0.085 (-0.55)
Δfdi_{t-1}	0.750 (3.40)	1.190 (3.46)	0.810 (1.25)	0.504 (0.80)
Δfdi_{t-2}	0.50 (2.25)	0.412 (1.20)	-0.175 (-0.23)	-0.230 (-0.32)
$\Delta(fdi*open2)_{t-1}$	-0.450 (-2.57)	-0.80 (-3.10)		
$\Delta(fdi*open2)_{t-2}$	-0.243 (-1.38)	-0.523 (-1.91)		
$\Delta(fdi*open3)_{t-1}$			0.163 (0.22)	0.270 (0.36)
$\Delta(fdi*open3)_{t-2}$			0.161 (2.72)	0.130 (2.26)
R^2	**0.70**	**0.552**	**0.53**	**0.53**
Adjusted R^2	**0.532**	**0.31**	**0.27**	**0.27**
F-Statistic	**4.21**	**2.24**	**2.054**	**2.05**
D-W Statistic	**2.59**	**2.56**	**2.21**	**2.27**
SE for equation	**0.164**	**0.257**	**0.205**	**0.200**
Schwarz SC	**0.056**	**0.951**	**0.499**	**0.451**

ملاحظات: EC_{t-1} حد الخطأ بإبطاء فترة واحدة، الأرقام بين الأقواس أسفل EC لإحصائية t، الإشارة، **، * للدلالة على المعنوية الإحصائية بدرجة 1% و 5% على التوالي. OPEN1 = (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي (باستثناء قطاعي الإنشاءات والخدمات)، OPEN2 = الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الإجمالي في القطاع الصناعي، OPEN3 = نسبة مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي في الدول الصناعية إلى مؤشر الإنتاج الصناعي المحلي.

نلاحظ من جدول (4-4) أن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي في جميع المعادلات.

كمـــا أن قيمته كبيرة وتدل على سرعة التعديل (Adjustment) للاستثمار الأجنبي والتفاعل بين FDI ومقايــيس الانفتاح TP2 و TP3 للتغيرات في المتغيرات، المستخدمة في النماذج المقدرة. كمـــا أن قـيمة $AdjR^2$ قـد كانــت عالــية نســبيا فــي معادلــة الاســتثمار الأجنبي المباشر ($Adj.\ R^2= 0.530$) وتساوي 0.31 في معادلة التفاعل بين FDI و TP2 في النموذج الثاني. إن ذلــك يبــين وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الناتج المحلــي والاســتثمار المحلــي وباقي المتغيرات الداخلة في النموذج. ولكن لمعرفة اتجاه العلاقة الســببية بين المتغيرات يتطلب إجراء اختبار F للمعنوية المشتركة لقيم المتغيرات المتباطئة كما تم ذكره سابقا.

وممـــا يجدر ذكره أيضا، أن إشارة معامل التفاعل بين FDI و TP2 قد كانت سالبة في الــنموذج الثانــي وهــذا يدل على العلاقة الاحلالية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وبين المقــياس الثانــي للانفتاح { نسبة الصادرات الصناعية إلى الإنتاج الإجمالي في القطاع الصناعي (TP2)}.

4-3-2دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function

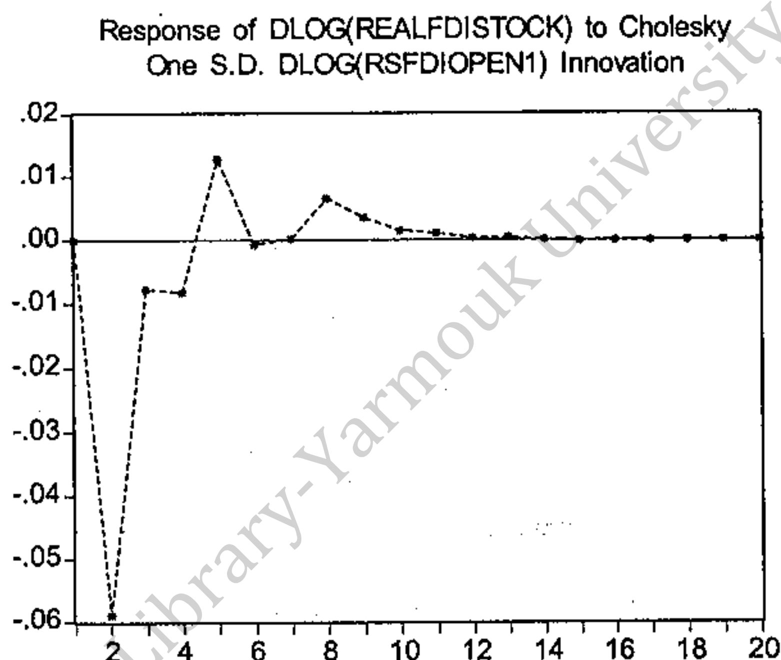
للــتأكد من النتائج التي تم التوصل إليها، سوف يتم استخدام دالة الاستجابة الفورية، والتي تســتخدم عادة مع متجه الانحدار الذاتي VAR وذلك لان المعامل الواحد في متجه الانحدار الذاتي المقدر يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي. ويُتوقع للاستجابة الفورية أن تكون كبيرة في الفتــرات الــزمنية القصــيرة، ثــم تتلاشى إلى الصفر مع الزمن. يوضح الشكل (4-3) أ و ب،

استجابة النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RealGDP) لانحراف معياري واحد في نمو التفاعل بين معيار الانفتاح TP1 مع FDI وذلك لمدة 20 فترة زمنية. كما أن الشكلين ج و هـ يعرضان استجابة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RealGDP) والنمو في الاستثمار المحلي (NCFGDP) لانحراف معياري واحد في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيرا، فان الشكل د يبين استجابة النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) لانحراف معياري واحد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(RealGDP) ودرجة التفاعل بين (TP1:Open1) و FDI . ويلاحظ أن استجابة النمو في (FDI) للنمو في درجة التفاعل بين (TP1:Open1) و (FDI) قد كانت قوية وموجبة منذ الفترة 4 واستمرت إلى الفترة 12 حيث تلاشت بعد ذلك. أما استجابة النمو في GDP لدرجة التفاعل بين (TP1:Open1) و (FDI) قد كانت موجبة وكبيرة في الفترة القصيرة، ثم بدأت بالتناقص إلى أن تلاشى الأثر ابتداء من الفترة 11. ونلاحظ أن استجابة النمو في GDP لانحراف معياري واحد في نمو FDI قد كان متذبذبا بشدة حتى الفترة 7، ثم قل التذبذب إلى أن تلاشي في الفترة 14 (انظر الشكل 4-3 ج).

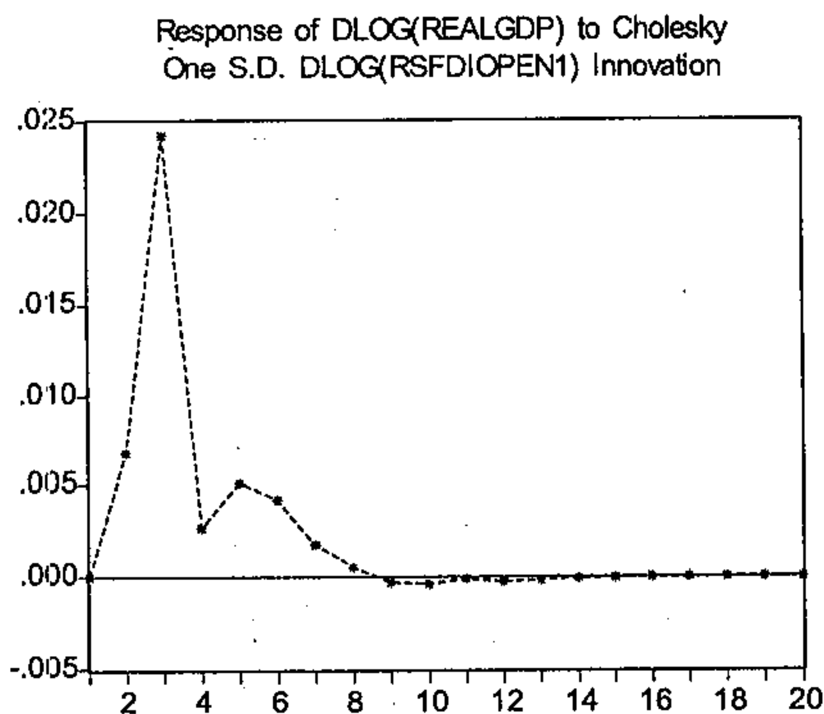
أخيرا، في الشكل (4-3 د)، يتبين لنا أن استجابة النمو في FDI لانحراف معياري واحد في كل من النمو في GDP ودرجة التفاعل بين (TP1:Open1) و (FDI)، حيث نلاحظ التوافق في الاستجابة لهذين المتغيرين في الهبوط والارتفاع ومن ثم التلاشي. كما أن النمو في الاستثمار المحلي يستجيب بسرعة لانحراف معياري واحد في نمو FDI، حيث كانت الاستجابة غير متذبذبة بل تميل للارتفاع إلى أن أصبحت موجبة في الفترة 8 (انظر الشكل 4-3 هـ)

شكل (4-3) دالة الاستجابة الفورية للنمو في FDI ، والنمو في GDP

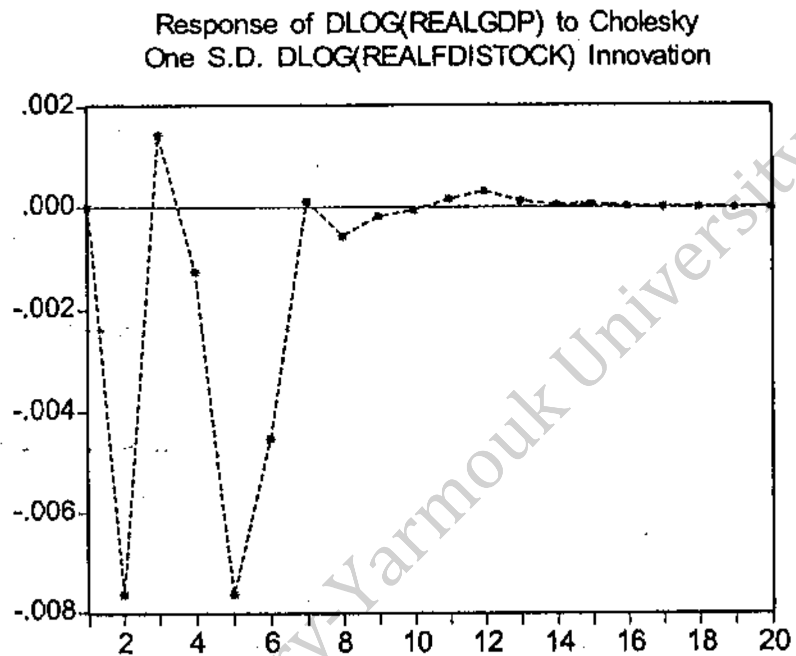
(أ): استجابة النمو في (FDI) للنمو في (FDI*OPEN1)



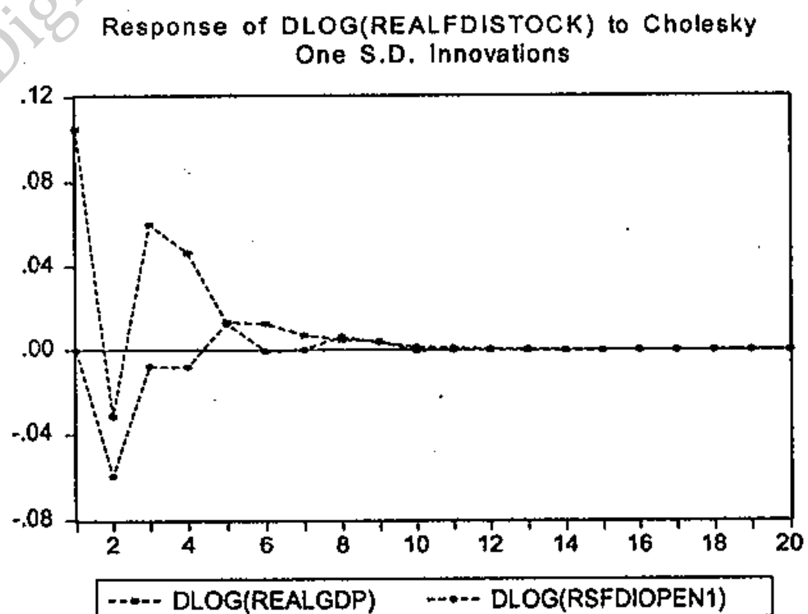
(ب) استجابة النمو في GDP للنمو في (FDI*OPEN1)



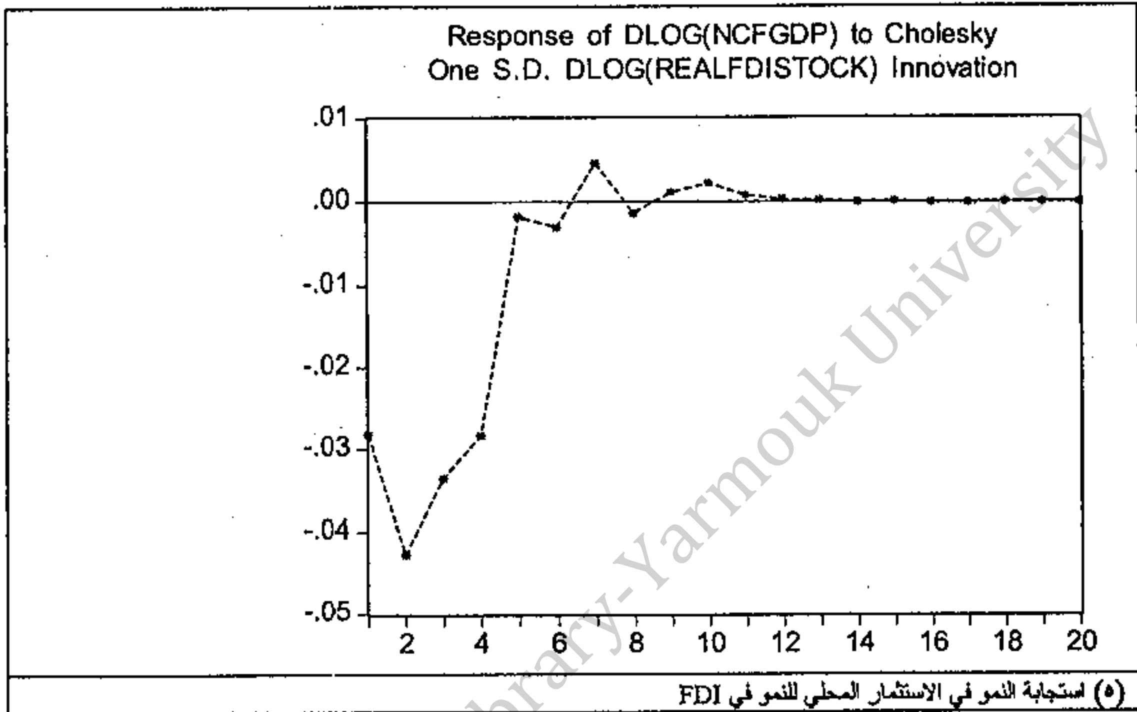
(ج) استجابة النمو في (GDP) للنمو في (FDI)



(د) استجابة النمو في (FDI) للنمو في (GDP) والنمو في (FDI*OPEN1)



(هـ) استجابة النمو في الاستثمار المحلي للنمو فير (FDI)



(٥) استجابة النمو في الاستثمار المحلي للنمو في FDI

ملاحظات: dlog(realgdp) : النمو في GDP

dlog(realfdistock) : النمو في FDI

dlog(ncfgdp) : النمو في الاستثمار المحلي

dlog(rsfdiopen1) : النمو في التفاعل بين OPEN1 و FDI.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

لقد هدفت هذه الدراسة لاختبار اثر الانفتاح الاقتصادي (السياسات التجارية) على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في النمو الاقتصادي باستخدام بيانات سنوية (1970 – 2004) وخُلصت إلى النتائج التالية:

- إن العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمقياس الثاني للانفتاح (نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي) هي موجبة حيث بلغت مرونة التفاعل بين هذا المقياس و الاستثمار الأجنبي المباشر 0.403، وهذا يعني أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتم تعزيزه بزيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات وهذا يدل على أن سياسة تشجيع الصادرات تسمح بالاستفادة بشكل أفضل من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الاستثمارات الأجنبية الآن تتجه إلى الأسواق التصديرية، أما الأثر السالب للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت مرونته (-0.95) فيعني أن تراكم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر قد اثّر بشكل سالب على النمو الاقتصادي.
- إن العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتفاعل بين (FDI) ومقياس الانفتاح الأول (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي) سالبة وبلغت (16.75-) أي أن زيادة حجم التجارة الخارجية يؤدي إلى تثبيط وتخفيض

مساهمة (FDI) في النمو ويعود ذلك إلى كون الواردات تشكل النسبة الكبرى من حجم التجارة الخارجية.

5-2 التوصيات

1. دعـم الصناعات الأردنية لزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية والاستفادة مـن المعاهدات والاتفاقيات التجارية التي تم إبرامها مع مختلف التكتلات الـتجارية الدولـية، والتـي تعطي الأردن ميزة إضافية وخاصة للسوق الأمريكي الذي يعتبر الأكبر في العالم.
2. تشـجيع الاستثمارات الأجنبية التي تتم في القطاع الصناعي والعمل على إنشاء صناعات تكميلية لهذه الاستثمارات حتى تتم الاستفادة بشكل اكبر من هذه الاستثمارات.
3. العمـل على توجيه المستوردات نحو الغايات التنموية والإنتاجية ومحاولة التقلـيل من الأنماط الاستهلاكية التفاخرية وذلك للحد من العجز الكبير في الميزان التجاري.

المصادر والمراجع :

المراجع العربية:

البدور، جابر، (1984)، **سياسات التجارة الخارجية في الأردن وتطورها وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الأردني (1968 – 1982)**، الأردن، الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الاقتصادية.

الرجوب، سامر، (1997)، **السلع الرأسمالية المستوردة ودورها في نمو الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية قياسية (1970 – 1995)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

البنك المركزي الأردني، اعداد مختلفة.

السامرائي، هناء، (2002)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

الشريف،بدر،(1995)، **إستراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

عبد السلام، رضا، (2002)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

عوض، طالب، (1995)، **التجارة الدولية (نظريات وسياسات)**، الطبعة الأولى معهد الدراسات المصرفية، عمان.

غـرايبة، هشـام والعزام، نضال، (1997)، **محددات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني**، أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 1 (ب)، صفحة 33-54.

الكساسـبه، بسـام، (2001)، **انعكاسـات الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصـادرات الأردنـية**، وحـدة الدراسـات الاقتصادية، وزارة الصناعة والتجارة، الأردن.

مؤسسة تشجيع الاستثمار، www.jordaninvestment.com.

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، www.jiec.com.

الهـزايمة، محمـد،(1993)، **أثـر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة الدولـية فـي الأردن (1969-1990)**، رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

المراجع الأجنبية:

Baldwin, R. E., 2003. Openness & Growth: What's the Empirical relationship?. NBER working paper series, working paper 9578.

Bloch, H. and Tang, S. H.K., 2004. Deep Determinants of Economic Growth: Institutions, Geography and Openness to Trade. Progress in Development Studies, 4, 3, pp. 245 – 255.

Borensztein, E., Gregorio, J. and Lee, J., 1995. How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? NBER Working Paper, No. 5057.

Cuadros, Orts and Alguacil, 2001.Openness and Growth: Reexamining Foreign Direct Investment, Trade and Output linkages in Latin America, CREDIT Research Papers No. 01/04

Dar, A. and Amirkhalkhali, S., 2003. On the impact of trade openness on growth: Further Evidence From OECD Countries. Applied Economics, 35, pp. 1761 – 1766.

De Mello, L.R., 1997. "Foreign Direct Investments in Developing Countries & Growth: A selective Survey." Journal of Development Studies 34: 115 – 35.

Dollar, D., 1992. Outward – Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence From 95 LDC's, 1976 – 1985. Economic Development and Cultural Change, 40(3), pp. 523 – 544.

Dritsaki, M., Dritsaki, C. and Adamopoulos, A., 2004. A causal Relationship between Trade, FDI and Economic Growth for Greece. American Journal of Applied Sciences 1(3), pp. 230 – 235.

Dunning, J.H. 1988. The Eclectic Paradigm of International Production: A restatement & some possible extensions. Journal of International Business Studies, 19(1):1-31.

Dutt, A., 1998. Globalization, FDI and Southern Growth, Economic Effects of Globalization, pp. 46-96.

Edwards, S., 1998. Openness, Productivity, and Growth: What Do We Really Know?. Economic Journal, Vol. 108, pp. 383 – 398.

Engle, R. F. and Granger, C. W. J., 1987. Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica 55, pp. 251 – 276.

ESCWA, 2001. Comparative Study of National Strategies and Policies with Regard to FDI in the ESCWA Region, UN, NY.

Gujarati, D. N., 2003. Basic Econometrics, Forth Edition, Mc Graw Hill.

Gyapong, A. O. and Karikari, J. A., 1999.Direct Foreign Investment Strategies and Economic Performance in Ghana and Ivory Coast. Journal of Economic Development, Vol. 24, No. 1.

Haveman, J. D., Lei, V. and Netz, J. S., 2001. International Integration & Growth: A survey & Empirical Investigation. Review of Development Economics, 5(2), pp. 289 – 311.

Harrison, A., 1996. Openness and Growth: A Time – Series, Cross – Country Analysis For Developing Countries. Journal of Development Economics, 48: 419 – 447.

IMF (International Monetary Fund), various issues, International Financial Statistics.

Jin, J. C., 2000. Openness and Growth: An Interpretation of Empirical Evidence from East Asian Countries. Journal of International Trade and Economic Development, 9: 1, pp. 5 – 17.

Jin, J., C., 2003. Openness and Growth in North Korea: Evidence from Time-Series Data. Review of International Economics, 11(1), pp. 18 – 27.

Kohpaiboon, A., 2003. Foreign Trade Regimes and FDI-Growth Nexus: A Case Study of Thailand. The Journal of Development Studies, vol. 40, No. 2, pp. 55 – 69.

Lioyd, P.J. and Maclaren, D., 2000. Openness & Growth in East Asia after the Asian crisis. Journal of Asian Economics, 11, pp. 89 – 105.

Makki, S. S. and Somwaru, A., 2004. Impact of Foreign Direct Investment and Trade on economic growth: Evidence from Developing Countries. American Journal of Agricultural Economic 86(3), pp. 795 – 801.

Marino, A. 2000. The Impact of FDI on Developing Countries Growth: Trade Policy Matters, ISTAT(National Institute of Statistics), Italy.

Merikas, Anna, Vozikis, G. S. and Merikas, Andreas, 2000. Trade Openness and Economic Growth Revisited. The Journal of Applied Business Research, Vol. 16, No. 3, pp. 75 -85.

Mishal, Z. A. and Alkhatib, S. M., 2006. Does Foreign Direct Investment Contribute to Growth in the Arab World?. Dirasat, Administrative Sciences, Volume 33, No. 1, 2006.

Obwona, Marias B., 2001. Determinants of FDI and their Impact on Economic Growth in Uganda, African Development Bank.

Pindyck, R. S. and Rubinfeld, D. L., 1998. Econometric Models and Economic forecasts, McGraw – Hill, 4th ed.

Root, Franklin R., 1994. International Trade and Investment, Seventh Edition, South – Western Publishing Co.

Salvatore, D., 2001. International Economics, Seventh Edition, John Wiley and Sons.

Solow, R.M., 1957. "Technical Change & the Aggregate production." Review of Economics and Statistics 39: 312 – 320.

Todaro. M. P., 1989. Economic Development in the Third World, Forth Edition, Longman(New York & London).

Todaro, M. and Smith, S., 2003. Economic Development, Eight Edition, The Addison-Wesley series in economics.

UNCTAD: World Investment Report, 2003,2005; www.unctad.org/wir.

UNCTAD, World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development (Geneva and NY, 1999).

Vamvakidis, A., 2002. How Robust is the Growth –Openness Connection? Historical Evidence. Journal of Economic Growth, 7, pp. 57 – 80.

Yanikkaya, H., 2003. Trade Openness and Economic Growth: A Cross-Country Empirical Investigation. Journal of Development Economics 72, pp. 57 – 89.

Zivot, E., and Andrews,D. W.K.,(1992). Further Evidence on the Great Crash, The Oil Price Shock, and The Unit Root Hypothesis, Journal of Business and Economic Statistics, 10, 251-270.

The Contribution of Foreign Direct Investment to Economic Growth under an Open Economy: The Case of Jordan 1970-2004

By:

Haitham Ahmed Ibrahim Al-Khoshman

Supervisor:

Dr. Zakia Mishal

Abstract

This study examines the impact of economic openness by using three measures of openness (ratio of foreign trade to good GDP, ratio of industrial exports to industrial production and ratio of world price index to domestic price index of industrial goods) on the contribution of FDI to economic growth in Jordan for the period 1970 – 2004. The study problem arises from the need to know the best policy to capture the benefits of FDI, also the importance of this study comes from the fact that Jordanian economy is open and because the FDI Flows to Jordan increase significantly last ten years. The study depends on the cointegration tests and error- correction model to achieve the aim of the study. The Augmented Dickey-Fuller test shows that all the variables used in the study are stationary in first difference. The cointegration equations indicate that there is along run and positive relationship between economic growth and interaction between FDI and openness under two measures of openness, in addition the increase in foreign trade volume lead to dampen the contribution of FDI in the economic growth. The study recommends for supporting local industries and encourages FDI in industrial sector.

Key words: Foreign Direct Investment, Economic Openness, Economic Growth, Jordan.